الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية الجزائرية

إعداد الطالبتان:
بلقسام الهام
محمادي إشراق

إشراف الأستاذ(ة)
د.لعايب وليد

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أمي حفظها الله حبا في عطاءها وطعما في رضاها، أدامها الله منارا فوق راسي.

إلى أبي العزيز أطال الله عمره، وجعله لي سندا في هذه الحياة.

إلى إخوتي وأختي سند الحياة وأجمل قدر في دنيتي ومبعث ابتسامتي وحمايتي في هذه الحياة، حفظهم الله ورعاهم.

أهدي هذا العمل

إشراق

إهداء

قال الله تعالى: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ". الآية 19 من سورة النمل.

فالحمد لك حتى ترضى، والحمد لك إذا رضيت، والحمد لك بعد الرضا أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع أهدي ثمرته إلى: الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز اللسان في ذكر مآثره إلى سندي وعوني وقدوتي إلى النور الوضاء مصدر فخري وذخري إلى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان إلى الذي يعجز اللسان والقلم على خطه في الكلمات إلى من جعل نفسه شمعة تحترق من أجل أن ينير دربي إلى من تعب وشقي من أجل راحتي وسعادتي اليك يا **أبي العزيز الغالي**أسال الله أن يحفظك ويرعاك.

إلي نور العيون ...ورمش الجفون والسر المكنون والحب المجنون في القلب المفتون والعقل الموزون وأصدر الحنون، إلى بلسم الشافي والقلب الدافئ والحنان الكافي، إلى التي حاطتني بسياج حبها إلى أروع ام في الوجود **أمي الحبيبة**أسال الله أن يطيل في عمرك.

إلهام

شكر وتقدير

لقوله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له).

الحمد لله الذي منحنا القدرة والعزيمة لإتمام هذه المذكرة التي تعتبر ثمرة مجهود لسنوات من المثابرة والدراسة، فألف حمد وشكر للمولى عز وجل وعمالا بهذا الحديث واعترافا بالجميل لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف على مذكرتنا الدكتور " لعايب وليد " الذي تكرم بقبولنا للإشراف على بحثنا هذا.

وشكرا لكل من أمد لنا يد العون من قريب ومن بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع.

الملخص:

لقد تعددت المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية؛ حيث أن معظم الدول تسعى لتطوير مبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى. فقد سعت هذه الدول لإيجاد بعض الحلول لتطوير وزيادة تنافسية اقتصاداتها؛ بما في ذلك نموذج الجاذبية الذي يفسر حجم المبادلات التجارية. في هذه الدراسة تم التطرق إلى دراسة تطبق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية وتم القيام بدراسة تحليلية للمبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية والشراكة الجزائرية والاتحاد المغاربي.

إن فكرة نموذج الجاذبية الذي تزايد أهميته في مجال التجارة خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية؛ حيث تعد أهميتها لكبيرة في هذا المجال باعتبار أن محددات تدفقات التجارة الخارجية تعتمد على المسافة بين الدول وحجم اقتصاداتها. فبالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية؛ تعتبر الدول الأوروبية ودول الاتحاد المغاربي أحد أهم وجهات الصادرات النفطية وكذلك الصادرات السلعية حيث تستحوذ الصادرات نحو أوروبا بـ 60 مليون دولار كإجمالي صادرات حين أن الصادرات الجزائر نحو أوروبا 46 مليون دولار هنا نجد أن التقارب الجغرافي له دور في تسهيل وتوجيه التجارة الخارجية وهو ما يحدده نموذج الجاذبية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية؛ نموذج الجاذبية؛ المبادلات التجارية الجزائرية.

Résumé:

Il y a eu de nombreux problèmes liés au commerce international, car la plupart des pays cherchent à développer leurs échanges avec d'autres pays. Ces pays ont cherché à trouver des solutions pour développer et accroître la compétitivité de leurs économies, y compris l'équation de gravité qui explique la taille du commerce. Dans cette étude, une étude a été discutée en appliquant l'équation de gravité dans le commerce extérieur. Une étude analytique des échanges commerciaux algériens a été réalisée dans le cadre du Partenariat européen, du Partenariat algérien et de l'Union du Maghreb.

L'idée de l'équation de gravité qui est devenu de plus en plus important dans le domaine du commerce, en particulier dans les conglomérats économiques internationaux. Les modèles revêtent une grande importance dans ce domaine, car les déterminants des flux du commerce extérieur dépendent de la distance entre les pays et de la taille de leurs économies. En ce qui concerne la répartition géographique des exportations algériennes, les pays de l'Union européenne et du Maghreb sont l'une des principales destinations des exportations de pétrole et de matières premières. Les exportations vers l'Europe représentent moins de 60 millions de dollars. Les exportations de l'Algérie vers l'Europe représentent 46 millions de dollars. La convergence géographique joue un rôle dans la facilitation et l'orientation du commerce extérieur.

Les mots clés: Commerce international, l'équation de gravité, Les échanges commerciaux algériens.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداءات	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII
مقدمة	أ _ ح
الجزء الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية في ظل نموذج الجاذبية	42-09
تمهيد	09
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية وأهم تطوراتها	25_10
المطلب الأول: مفاهيم التجارة الدولية.	14 _ 10
الفرع الأول: تعريف وأهمية التجارة الدولية.	12_10
الفرع الثاني: أهداف التجارة الدولية.	13_ 12
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية.	14_ 12

المطلب الثاني: واقع التجارة الدولية في ظل الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية.	17 _ 14
الفرع الأول: التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية.	16_15
الفرع الثاني: التبادل الدولي في ظل التقسيم الدولي الجديد.	16
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية.	26_17
الفرع الأول: التطورات الحديثة في التجارة الخارجية.	21_17
الفرع الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الدولية.	25_21
المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على نمو الاقتصادي	30_26
المطلب الأول: سياسة تحرير التجارة الدولية.	28_26
الفرع الأول: تعريف سياسة الحرية التجارية.	27_26
الفرع الثاني: دوافع تحرير التجارة الدولية.	28_27
المطلب الثاني: تأثيرات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي.	30_28
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.	29_28
الفرع الثاني: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي.	29
الفرع الثالث: تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي.	30_29
المبحث الثالث: التطور النظري لنموذج الجاذبية	41_30
المطلب الأول: تعريف نموذج الجاذبية.	34_30
الفرع الأول: مفهوم نموذج الجاذبية.	31_30

الفرع الثاني: الصيغة الرياضية لنموذج الجاذبية.	**33_31**
الفرع الثالث: تطبيقات نموذج الجاذبية.	**34_33**
المطلب الثاني: نموذج الجاذبية لتفسير المبادلات التجارية الثنائية.	**40_34**
الفرع الأول: التقارب الجغرافي وتكاليف النقل.	**38_35**
الفرع الثاني: التقارب الثقافي والمؤسسي.	**40_38**
المطلب الثالث: عيوب نموذج الجاذبية.	**41_40**
الفرع الأول: مشكلة تعدد العلاقات الخطية.	**40**
الفرع الثاني: مشاكل مرتبطة بكيفية قياس المتغيرات مثل الدخل والمسافة.	**41_40**
الفرع الثالث: البيانات المستخدمة في النموذج.	**41**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لنموذج الجاذبية في التجارة الخارجية الجزائرية 2018_2000	**76_43**
تمهيد	**43**
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	**56_44**
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.	**50_41**
الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية.	**45_44**
الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.	**50_46**
المطلب الثاني: الاصلاحات التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر.	**50**
الفرع الأول: تحرير أولي لقطاع التجارة الخارجية.	**52_51**

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية.	**53_52**
المطلب الثالث: حرية وخوصصة التجارة الخارجية في الجزائر.	**53**
الفرع الأول: الإطار المؤسساتي لمبدأ حرية التجارة الخارجية.	**55_54**
الفرع الثاني: التجارة الخارجية في ظل اصلاحات صندوق النقد الدولي.	**56**
المبحث الثاني: السياسة التجارية في الجزائر	**65_58**
المطلب الأول: تطور السياسة التجارية في الجزائر بعد أزمة 1980.	**69_58**
الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية.	**59_58**
الفرع الثاني: الاستجابة الاولية وبداية تحرير السياسة التجارية.	**61_60**
المطلب الثاني: تقييم فعالية السياسة التجارية في الأداء الاقتصادي 2000-2015.	**65_61**
الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.	**62_61**
الفرع الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000_2015	**64_63**
الفرع الثالث: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال 2000_2015	**65-64**
المبحث الثالث: استخدام نموذج الجاذبية في تفسير التجارة الخارجية الجزائرية	**76_65**
المطلب الأول: التجارة الخارجية في إطار الشراكة الأوروبية.	**70_66**
الفرع الأول: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.	**66**
الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية والاتحاد الأوروبي.	**67_66**
الفرع الثالث: حجم المبادلات التجارية الاورو جزائرية خلال الفترة 200_201.	**70_68**
المطلب الثاني: التجارة الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد المغربي.	**73_70**
الفرع الأول: الشراكة الجزائرية المغاربة.	**71_70**

الفرع الثاني: المبادلات الجزائرية المغاربية.	**73_71**
المطلب الثالث: تطبيق نموذج الجاذبية في تفسير المبادلات التجارية في ظل الشراكة الأورو جزائرية والشراكة الجزائرية بالاتحاد المغربي.	**76_73**
الفرع الأول: أهم المتغيرات لقياس نموذج الجاذبية.	**74_73**
الفرع الثاني: الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية.	**76_74**
خلاصة الفصل	**76**
خاتمة	**79_78**
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	متوسط معدل النمو حجم الصادرات %	19
02-01	متوسط معدل نمو حجم الواردات %	20
03-01	الهيكل الجغرافي لتجارة السع العالمية	21
01-02	التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2010-2018)	44
02-02	الأزمات المالية والهيكلية بالجزائر	57
03-02	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	61
04-02	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015)	63
05-02	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	64
06-02	التبادل التجاري الجزائري –المغربي للفترة (2000-2007)	73

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01-02	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	46
02-02	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	48
03-02	تطورات كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري	50
04-02	تطور حجم المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية خلال الفترة (2005-2017)	67
05-02	أهم الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين التي تقوم الجزائر بتوجيه الصادرات لها	69
06-02	أهم الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين التي تقوم الجزائر بتوجيه الواردات لها	70

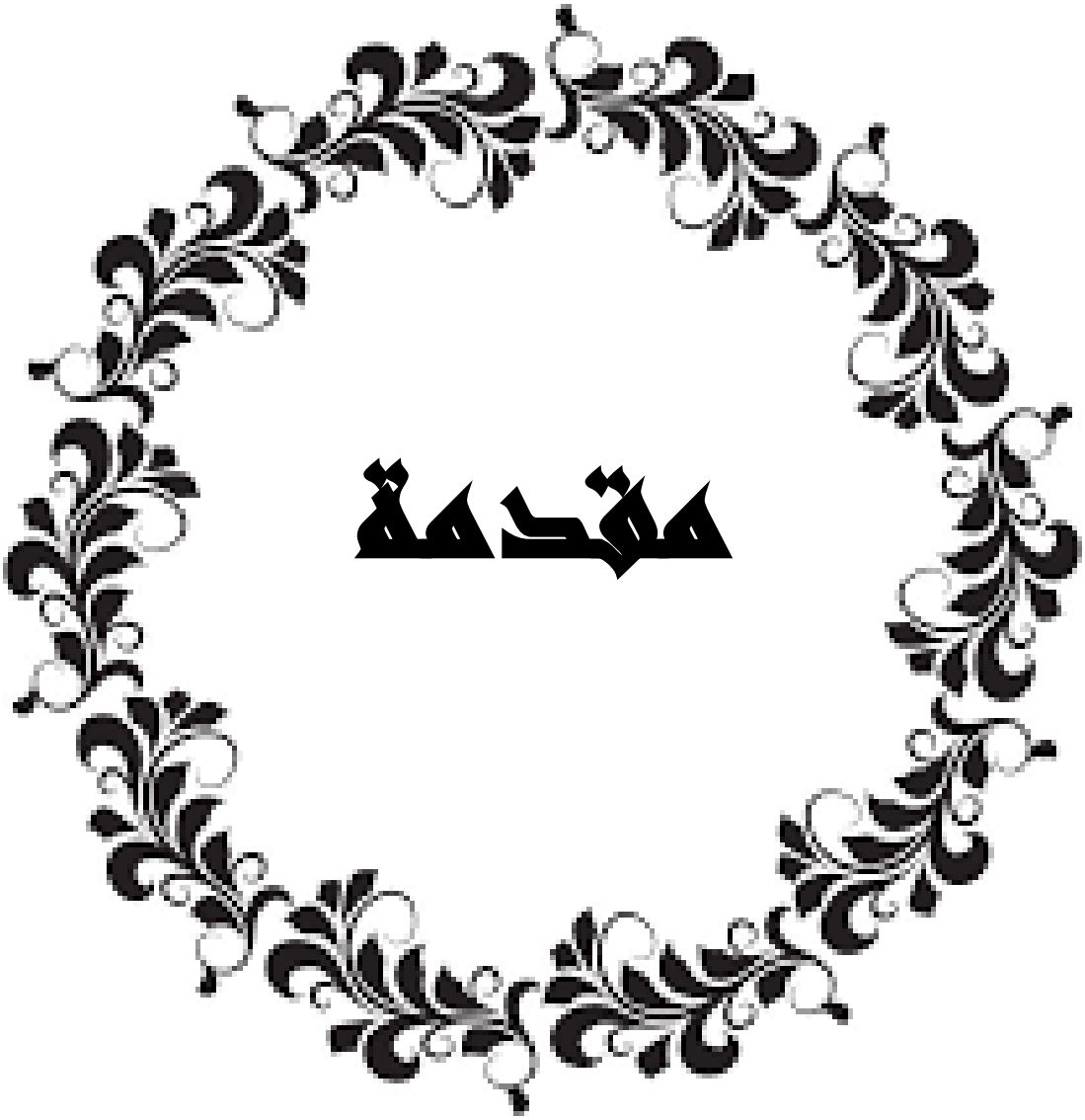

مقدمة

مقدمة

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة؛ حيث يشهد العالم تطورات وتغيرات مستمرة خاصة في هذا المجال (التجارة الدولية)؛ حيث كانت التجارة الدولية محل اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في البناء الاقتصادي؛ في ظل هذا البناء الذي بدوره يؤدي إلى تطورات كبيرة في التجارة الدولية تغيرت مجريات قيام التجارة؛ فبظهور العولمة توسع مفهومها وأصبح يشمل العولمة الاقتصادية والتي انعكست على التجارة الدولية وأصبحت ظروف قيامها مغايرة بظهور العولمة؛ إن كل هذه التغيرات المتتالية تؤدي أيضا إلى ظهور نظريات جديدة تتحكم في تطور كل ما يتعلق بالتجارة الحديثة؛

في ظل وجود قوانين وقيود جمركية تتحكم في التبادلات التجارية الدولية؛ أدى إلى نقص حجم المبادلات التجارية؛ هذا ما أدى إلى محاولة الدول لحل هذه المشكلة من خلال تكوين منظمات تسعى إلى تحرير التجارة الدولية وإلغاء القيود الجمركية؛ حيث أن تحرير التجارة الدولية لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي الذي يكون مؤشر إيجابي للدول؛

إن اهتمام الدول النامية والدول المتقدمة في تزايد على مسألة جاذبية أقاليمها للأنشطة الاقتصادية ومختلف عوامل الإنتاج؛ في الأزمنة الأخيرة جعلها تتنافس حول كيفية جذب واستقطاب الاستثمارات وكذلك عوامل الإنتاج التي تتميز بالتنقل الدولي؛ يكون ذلك بتطوير أجهزتها وسياستها التي تعزز جاذبيتها على المدى الطويل وتقييم فعالية هذه السياسات وأداء هذه الأجهزة المكلفة بتدعيم الجاذبية لتبرير وجودها وميزاتها؛ وكل هذا يجعلها محل بحث ودراسات مثل البحث في قيمة التبادلات التجارية وعدد الاستثمارات التي تتم في فترة زمنية محددة الصادرة عن هيئات رسمية دولية ومنظمات مختصة. إذن لا يمكن دراسة جاذبية الجزائر مقارنة بجاذبية دول أخرى للاستثمارات أو اعتباره أقل جاذبية أو أكثر جاذبية دون القيام بدراسة حركية التبادلات الاقتصادية الجزائر مع دول أخرى وأيضا دراسة قيمة صادراتها مع شركائها الاقتصاديين من أجل استنتاج الأكثر تأثير في جاذبية الاستثمارات حيث تمت دراسة حركية الصادرات والواردات الجزائر بالإضافة إلى دراسة حركة الصادرات والواردات مع الدول الأوروبية والاتحاد المغاربي حيث نرى أن الدول الأوروبية من أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر دول الاتحاد المغاربي التي تعتبر الجزائر من دول الاتحاد المغاربي والتي تجمعهم حدود إقليمية مما يجعل هناك ميزة وسهولة انتقال الموارد بينهم؛

إشكالية البحث:

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن استخدام نموذج الجاذبية في تفسير علاقات الجزائر مع بقية الشركاء التجاريين في مجال التجارة الخارجية؟

بالإضافة إلى السؤال الرئيسي يمكننا إضافة الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد بنموذج الجاذبية؟
- تأثير نموذج الجاذبية على توزيع الصادرات والواردات؟
- كيف يتم استخدام نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية؟
- ما علاقة التجارة الخارجية بنموذج الجاذبية؟

الفرضيات:

ولمعالجة بحثنا سنقوم بصياغة الفرضيات التي تعتبر أكثر الإجابات إحتمالا للأسئلة المطروحة والتي تبقى دائما قابلة للإختبار والمناقشة وتتمثل في:

- المسافة من بين المتغيرات المتحكمة في جاذبية الصادرات الجزائرية؛
- يستخدم نموذج الجاذبية كأداة لقياس جاذبية الاستثمارات ولقياس توسع التجارة الخارجية؛
- التجارة الخارجية تتأثر بتطبيق نموذج الجاذبية؛

أهمية الدراسة

- التعرف على متغيرات التجارة الخارجية الجزائرية من خلال تطبيق نموذج الجاذبية.
- تأثير المسافة بين دولتين على المبادلات التجارية.

الهدف من الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة أهمية تطبيق نموذج الجاذبية وتأثيرها على تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تحليلية للصادرات والواردات الجزائرية.

وأيضا من أهداف الدراسة يستهدف البحث كيفية زيادة حجم التبادل بين الجزائر وبعض الشركاء الاقتصاديين (الشراكة الجزائرية الأوروبية والشراكة الجزائرية المغاربية) وذلك تحت الارتباط الإقليمي والمكاني بينهم؛

والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية للجزائر وشركائها الاقتصاديين؛ وأيضا الوقوف على أهم الدول التي تتوسع أو تقلل من وارداتها من الجزائر وكذلك الدول التي توجه لها الجزائر صادراتها.

منهج الدراسة:

بعدا الاطلاع على الدراسات السابقة ونظرا لطبيعة الموضوع تم استعمال المنهج التحليلي وقد قمنا بالاستعانة في هذه الدراسة على جزئيين جزء نظري وجزء تطبيقي حيث تم التطرق في الجزء النظري بتعريفات كل من التجارة الدولية وبعض محددات التجارة الخارجية كالنمو والانفتاح الاقتصادي وكما تطرقنا إلى التعريف لنموذج الجاذبية وتفسيراتها في المبادلات التجارية؛

أما من جهة أخرى بالنسبة إلى الجانب التطبيقي فقد تطرقنا إلى دراسة تحليلية للمبادلات التجارية الجزائرية وتحليل تأثير نموذج الجاذبية في تفسير هذه المبادلات.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

1. ميول البحث في مجال التبادلات التجارية.
2. محاولة الوقوف على واقع التجارة الدولية.
3. دراسة تأثير نموذج الجاذبية على التبادلات التجارية.

هيكل الدراسة :

من خلال الفرضيات المطروحة في هذا البحث المعنون ب "تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية الجزائرية" قمنا بتقديم جزئيين جزء نظري و جزء تطبيقي بحيث؛ في الجزء النظري تطرقنا له كمدخل للتجارة الخارجية و الذي استدعى الى تقسيم هذا الجزء الى ثلاثة مباحث؛ يناول المبحث الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية وذلك بالقيام بتعريفات التجارة الخارجية و التطرق الى النظريات المتعقلة بها؛ أما المبحث الثاني فيتناول أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي و ذلك بتعريف النمو الاقتصادي و كيف يأثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي؛ و في الاخير و في المبحث الثالث المعنون ب" التطور النظري لنموذج الجاذبية "الذي يتضمن تعريف نموذج الجاذبية و تأصيله النظري بالإضافة الى عيوب هذا النموذج.

في الجزء الثاني أو الفصل الثاني قمنا بالتطرق الى جانب تحليلي لتطبيق نموذج الجاذبية فهذا الفصل تحت عنوان دراسة تحليلية لتطبيق نموذج الجاذبية فب التجارة الجزائرية الخارجية الذي يحتوي على ثلاثة مباحث المبحث

الأول يتناول واقع التجارة الخارجية الجزائرية تم التطرق في هذا المبحث الى واقع الصادرات و الواردات الجزائرية اضافة الى المبحث الثاني الذي يتناول السياسة التجارية في الجزائر؛ وفي المبحث الأخير استخدام نموذج الجاذبية في تفسير التجارة الخارجية الجزائرية وذلك بدراسة التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأوروبية و الشراكة مع الاتحاد المغاربي. و في الاخير تطرقنا الى تطبيق نموذج الجاذبية في تفسير المبادلات التجارية في ظل كل من الشراكة مع الدول الاوروبية و الاتحاد المغاربي.

الدراسات سابقة:

1. دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية؛ دراسة تجريبية بإستخدام نموذج الجاذبية؛2020

تعتبر الخدمات اللوجستية مصدرا مهم في تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الإندماج في الإقتصاد العالمي بإستعمال نموذج الجاذبية؛ حيث تؤثر عدم كفاءة الخدمات اللوجستية إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال وتقليص إمكانية التكامل مع سلاسل القيمة العالمية؛ هناك كثير من الدول النامية سارعت نحو الإصلاحات عميقة لتعزيز خدماتها اللوجستية كالتجربة السنغافورية التي أصبحت مركز العالمي للخدمات اللوجستية؛ والدول العربية كغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين خدمتها اللوجستية؛[1]

2. دراسة تحليلية لتدفقات التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا؛بإستخدام نموذج الجاذبية؛

[1] **دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية؛دراسة تجريبية بإستخدام نموذج الجاذبية**، ريمي رياض؛ السعيد بوشول؛ حميداتو محمد الناصر؛ جامعة الشهيد حمه لخضر_الجزائر_2020

تقوم هذه الدراسة على أن نتائج الجاذبية الأساسية للصادرات لقياس الأثر الإجمالي لدول الكوميسا على صادرات مصر؛ زيادة إجمالي الناتج المحلي في مصر بنحو واحد بالمئة يؤدي إلى زيادة صادرات مصر إلى دول كوميسا الثمانية بحوالي 2.17%؛ كما أن زيادة إجمالي الناتج المحلي في كل دولة من الدول الثمانية بنحو 1% تؤدي إلى انخفاض صادرات مصر بحوالي 2,78% وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخرى عند مستوى معين كما تبين أن زيادة إجمالي الناتج المحلي بنحو 1% لدول كل من كينيا؛ زامبيا ومالاوي يؤدي إلى زيادة صادرات مصر لتلك الدول بنحو 0,78% , 0,07% ,2,15% على التوالي؛[1]

3. تحليل أداء التجارة الخارجية العربية لدول الخليج وفق نموذج الجاذبية؛

إن للتجارة الخارجية دورا مهما وكبيرا في إقتصاديات الدول؛ ونتيجة لتعاظم مكانتها وخاصة بعد ظهور المدارس الإقتصادية التي نادت بحرية التجارة على المستوى الدولي فقد ظهرت العديد النماذج الإقتصادية لوصف تدفق التجارة الخارجية ومعرفة العوامل المؤثرة عليها ومن بين تلك النماذج نذكر نظرية هيكشر أولين ونظرية إختلاف الأذواق ونموذج الفجوة التكنولوجية ونموذج الجاذبية؛كما يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات في أدبيات الاقتصاد الدولي؛ حيث يجعل(في شكله الأساسي)التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبينة على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الإقتصادية لهذه الدول ويحاكي هذا النموذج قانون نيوتن للجاذبية الذي يعتبر أيضا المسافة والحجم بين كتلتين .[2]

4. محددات التدفقات التجارية لدول اتفاق أغادير؛ نهج نموذج الجاذبية؛

قامت هذه الدراسة قياس تدفقات الجارة الخارجية لدول اتفاق أغادير والتي تمثل 57شريكا حيث أن هذه الدراسة أكدت على عدم تأثر التدفقات التجارية لدول إتفاق أغادير بالتقارب الجغرافي والتأثير البسيط لعدم الإستقرار السياسي؛ كما يبدو أن إتفاقيات التجارة الحرة. بما فيها إتفاقية أغادير كان تأثيرها أكثر وضوحا على تجارة الدول الأعضاء. وكذلك أشير إلى أن التجارة الخارجية لدول إتحاد أغادير تتحدد بعدد سكان شركائها؛

[1] **دراسة تحليلية لتدفقات التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية**؛ياسر عبد الحميد عبد الراضى؛ حسين حسن على أدم؛ حسن سعود سعيد هليل الشريجة؛ جامعة أسهان؛

[2] **تحليل أداء التجارة الخارجية العربية لدول الخليج وفق نموذج الجاذبية"**عبد الله ياسين؛ بلحاج فراجي مجلة البدر العدد 03 مارس2017؛

كذلك يجدر بالإشارة أن التجارة الخارجية لهذه الدول لا تتأثر تأثرا كبيرا بقرب المسافة ولا اللغة المشتركة بل كان تأثرها محدودا؛ [1]

من خلال هذه الدراسات السابقة التي تشير إلى أهمية نموذج الجاذبية في التجارة الدولية؛ لقد قمنا بدراسة تحليلية لتأثير نموذج الجاذبية على التبادلات التجارية للجزائر التي تلقى مكانتها من أجل تحرير وتوسيع تدفقات صادراتها نحو الشركاء التجاريين؛

[1] **محددات التدفقات التجارية لدول اتفاق أغادير؛ نهج نموذج الجاذبية** ؛ الصادق عاشو مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة؛ حاجي فطيمة؛ مخبر الدراسات في التنمية الريفية ؛جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)؛

الفصل الأول:

مدخل إلى التجارة

الدولية

تمهيد:

إن للتبادلات التجارية الدولية أهمية بالغة في تطوير اقتصاديات الدول وتسريع عجلة نموها إقتصاديا وإجتماعيا؛ فالتجارة الخارجية هي معيار تطور وتوازن الدول في تأمين حاجاتها من الإستيراد وتصدير السلع والخدمات إلى العالم؛ ونظرا لأهميتها فقد إهتم العديد من الباحثين والمفكرين في المناهج الإقتصادية وكذلك أهم العوامل المؤثرة في تدفقات التجارية.

في حين أن مفاهيم التجارة الخارجية من أهم الدوافع التي تساهم في تطويرها وتوسعها؛ حيث أن التجارة الدولية تعتبر مجال تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تتمثل في تجارة البضائع وتجارة الخدمات وتبادل منتجات العمل الفكري في جميع بلدان العالم الدولية؛ وبالتالي فإن تعريف التجارة الدولية تتمثل في أنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية كما تهتم بالمعاملات الإقتصادية الدولية كحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول.

وللتعرف على التجارة الدولية أكثر سوف نتطرق اليها في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهم تطوراتها

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على نمو الاقتصادي

المبحث الثالث: التطور النظري لنموذج الجاذبية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهم تطوراتها.

لقد ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى؛ وزاد حجم التجارة الخارجية واتسع نطاقها بزيادة وتقدم وسائل النقل والمواصلات؛ وقد جعل ذلك من التجارة الخارجية عامل في رفع مستوى التقدم الاقتصادي.

و بالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم وأهمية التجارة الدولية؛ وواقع المبادلات الدولية الحديثة؛ والإتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من النشاطات الإقتصادية المهمة في العالم حيث تعتمد عليها كافة الدول في أنظمتها الاقتصادية؛ من خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها؛ وكذلك أهداف والعوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها.

1. تعريف التجارة الخارجية

لقد تعددت مفاهيم التجارة الخارجية بتعدد المفكرين والباحثين في المجال الإقتصادي إلا أن التعريف الجوهري لها يبقى ثابتا وهذا ما جاء في تعريفات التجارة الخارجية:

- تعرف التجارة الخارجية على أنها: " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة أطراف التبادل "
- " أحد فروع علم الإقتصاد التي تخص بدراسة المعاملات الإقتصادية والدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة "[1]
- "كما يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات وهو إصطلاح إقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من ضروريات الحياة؛ والتي قد تتدخل ظروف طبيعة أو إنتاجية أو فنية في عدم إنتاجه لها"

[1] السيد محمد أحمد السريتي؛"**التجارة الخارجية** "؛ الطبعة الأولى؛ مصر؛ 2009؛ ص ص 7؛8.

- هي الصادرات والواردات المنظورة؛ وغير المنظورة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة؛ في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال؛ وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة. أو هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي؛ سواء في صور سلع أو افراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة والغير منظورة .[1]
- يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات وهو إصطلاح إقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة؛ ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة حيث يتبع ذلك حصول طل دولة على ما يتوفر من ضروريات الحياة. والتي قد تتدخل ظروف الطبيعية أو إنتاجية أو فنية في عدم إنتاجه لديها.[2]

ومن خلال ما سبق نجد أن التجارة الدولية التي تعرف على أنها تبادل لرؤوس الأموال والسلع والخدمات خارج الحدود الدولية والإقليمية والتي بدورها تأثر بشكل أو بآخر على إقتصاديات الدول خاصة والإقتصاد العالمي عامة.

2. أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن أهم مميزاتها أنها تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى. فلو أن كل دولة أغلقت حدودها وإعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه ولو أن الإنسان في عصرنة الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعين بالمطاط الطبيعي والمطاط الصناعي مثلا ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد أن دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنها قادرة على إنتاجها محليا لأن تكلفتها عند صناعتها أكبر مقارنة بإستيرادها؛ ومن خلال هذا يمكن أن نضع أهمية التجارة الخارجية في بضعة أسطر أساسية[3]:

---

[1] محمد جميل خالد" **أساسيات الاقتصاد الدولي** "؛الأكاديميون للتوزيع والنشر؛ الأردن؛ الالطبعة الأولى 2014؛ ص؛ 217.

[2] زكريا جرفي؛ الناصر بوطيب؛ شهرزاد اسماعيل؛"**قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"؛ خلال الفترة (2000_2019)؛ باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة _ ARDL_مجلة البحوث والدراسات التجارية مجلد 05عدد 02؛سبتمبر 2021 ؛ص 94.

[3] – سبتي وسيلة ؛ علوي شمس نريمان؛"**التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**"؛دار الأيام للنشر والتوزيع؛الأردن؛الطبعة الاولى 2019 ؛ص 101.

- تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي إنطلاقا من التخصص وتقسيم العمل.
- زيادة حجم مكاسب من خلال الحصول على سلع بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- زيادة المنافذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، جعل العالم كقرية واحدة.
- إزالة الحدود وتقصير المسافات بإعتماد العولمة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية من منطق تساوي كمية العرض بالطلب المحلي.
- الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات بما يسمح بإشباع الإحتياجات.

لقد شهدنا أن أهمية التجارة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى وراجع ذلك حسب مستوى تقدمها الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها.

الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية:

تعد التجارة الدولية مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للأفراد في الدولة؛ وتكمن أهمية التجارة الدولية في أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها؛ وتتمثل الأهداف الأساسية للتجارة الدولية فيمايلي: [1]

- الإستفادة القصوى من فائض الإنتاج؛ إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة؛ وتقديم دخول إضافية؛ وتوفير السلع الضرورية والأساسية. والعكس صحيح؛إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خاسرة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة وزيادة البطالة وتدهور في المستوى معيشة الأفراد.
- القيام بالإستيراد السلع الضرورية غير المتواجدة في الدولة المستوردة؛ أي أن هذه السلع لسبب ما أو مجموعة من الأسباب لا يتم إنتاجها محليا؛ فعلى سبيل المثال: يمكن إستيراد الآلات والتجهيزات الضرورية لبناء مصنع غزل في إحدى الدول النامية إذ يمكن أن توفر هذه العملية من عمليات التجارة الدولية عددا من فرصص العمل، وبالتالي المساهمة في عمليات التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي.
- إحلال الواردات وهذا يوقف على عنصر هام جدا ألا وهو عنصر التكلفة (cost)؛ فهكذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة؛ فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا إلا أنه يساعد في ترويج السياسة التجارية؛ وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير الهامة؛ ومن جهة أخر فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا؛ ولكن تكون تكاليف إنتاجها أغلى من تكلفة

[1]- رعد حسن الصرن؛"**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**"؛ الأردن؛ الجزء الأول 2000؛ ص 51.

إستيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول أو البلدان النامية.

- نقل التقنيات والتكنولوجيات الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة وتغيير سياستها العامة.

تهدف التجارة الدولية إلى تمكين الدول من التركيز على إنتاج السلع والبضائع والخدمات التي يمكنها إنتاجها إقتصاديا وبكفاءة عالية.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

التجارة الدولية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إقتصاد البلد؛ فمن المهم تحديد ورصد العوامل التي تؤثر فيه[1]:

1. **مستوى التنمية الاقتصادية:**

يلعب مستوى التنمية الإقتصادية دورا هاما في مجال التجارة الخارجية؛ إذ أن الجمود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية؛ عكس ما هو عليه الحال في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية؛ حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2. **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:**

تؤثر أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي في التجارة الخارجية ؛فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته المحلية فهو بحاجة سلاح خام ووسيط؛ لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لإستيراد ما تحتاجه هاته الصناعات؛ كما أن للطلب الإستهلاكي دور هام في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث إستيراد كميات السلع ذات الإستهلاك الواسع.

3. **التطورالتكنولوجي:**

يساهم التطور التكنولوجي في تطوير عمليات الإنتاج؛ والتغلب على مشاكل نقص اليد العاملة وهو ما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد؛ وتقديم منتجات ذات جودة عالية مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل فإن الإنفتاح الإقتصادي؛ وظهور الدول الحديثة والتجمعات الدولية كلها عوامل أثرت على حركة التجارة الدولية.

[1] زكريا جرفي؛ الناصر بوطيب؛ شهرزاد اسماعيل؛مرجع سابق ؛ص96.

المطلب الثاني: واقع المبادلات الدولية الحديثة.

يتغير واقع التجارة الدولية بتغير الظروف العالمية التي تفرض معطيات جديدة تحكم في المبادلات التجارية؛ حيث يتضمن هذا المطلب المبادلات التجارية الدولية في ظل العولمة الاقتصادية؛ والتبادل الدولي في ظل التقسيم الدولي الجديد.

الفرع الأول: المبادلات التجارية الدولية في ظل العولمة الاقتصادية.

إن المعلومات والتكنولوجيا أصبحت من أساسيات هذا العصر، نظرا لتحول مركز ثقل من المصنع إلى جهاز الكمبيوتر؛ وبعد أن كان صاحب المال هو المسيطر في العصر الصناعي؛ فإن الدي يسيطر الان على الأجهزة الإلكترونية والبرمجة والأنظمة المعلوماتية هم أصحاب العقول؛ وأصحاب العلم وأصحاب الذكاء هذا التحول دفع الدول المتقدمة للإمساك بتكنولوجيا المعلومات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة يعرف بعضها البعض.[1]

1. العولمة الاقتصادية:

ظاهرة عالمية تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات المالية؛ والتجارية؛ والإقتصادية وغيرها؛كما تساهم العولمة في الربط بين القطاعات المحلية والعالمية.

أ. تعريف العولمة الاقتصادية:

- بإعتبار ظاهرة العولة ظاهرة قديمة إرتبطت أساسا بالنظام الإقتصادي الرأسمالي؛ فإن الجديد فيها هو إنتشارها الواسع؛ نتيجة لتطبيقها بصيغ وأساليب حديثة تتناسب مع التطورات المعاصرة وبالذات ما يرتبط منها بإقتصاد المعرفة وما يتضمنه كل تطور علمي وتكنولوجي.[2]
- التزايد في الإعتمادالإقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها: " زيادة حجم التنويع في معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا ".[3]

ب. أدوات العولمة الاقتصادية.

- **الشركات متعددة الجنسيات:**

[1] سبتي وسيلة ؛ علوي شمس نريمان؛ مرجع سابق؛ ص 110.

[2] فليح حسن خلف ؛**العولمة الاقتصادية**؛ الأردن؛ علم الكتاب الحديث؛ 2010؛ص 10.

[3] ماشي بصاحب العمري؛**دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض من ظواهر العولمة من منظور الإسلامية**؛ رسالة ماجستير؛ قسم التربية الإسلامية والمقارنة المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى؛ 2013 ؛ص 31.

يمكننا أن نعرف الشركات متعددة الجنسيات أنها مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دولة مختلفة؛ وتتمتع كل منها بجنسية مختلفة؛ والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة.[1]

- **إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات:**

إن للشركات متعددة الجنسيات إستراتيجية عالمية كلية؛ لا تقيم وزنا كبيرا للحدود ولا المصالح القومية والإقليمية في سبيل تحقيق غرضها النهائي وهو زيادة أرباح رأس المال المسيطر؛ والمتمثل قانونا في الشركة الأم؛ وإن هذه الإستراتيجية ترتبط إرتباطا وثيقا بالإستراتيجية الإقتصادية والسياسية للدولة الأم.[2]

- **التكتلات الاقليمية:**

يعتبر هذا التجمع من أكبر التجمعات الإقتصادية الإقليمية على المستوى العالم حيث يساهم أعضائه بحوالي 8 و12مليار دولار سنويا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (أكثر من 50 بالمئة من إجمالي الناتج) كما تستحوذ دول الخليج على حوالي 5مليار دولار سنويا من حجم التجارة العالمية (حوالي 50 بالمائة من إجمالي التجارة كما تشكل دول المجتمع نظاما متطورا للتعاون في المجالات الإقتصادية والسياسية.[3]

الفرع الثاني: التبادل الدولي في ظل التقسيم الدولي الجديد.

شهد الإقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات إتجاها نحو تكوين التكتلات الإقتصادية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والإتحادات الجمركية. وقد تسارع هذا الإتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوربية المشتركة الموحدة سنة 1992 وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989 ضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أخيرا، وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية؛ وتبين الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الإقليمية في قيمة التجارة العالمية لعام 1989 بلغت 96%.

وهكذا أصبح الاتجاه الإقليمي المتزايد في التجارة الدولية يشكل وسيلة هامة للتصدي للأزمة التي يعيشها النظام التجاري الدولي بسبب إنهيار دعائم إتفاقية بروتن وودزBretton Woodsمنذ بداية السبعينات.

---

[1] محسن عجيل؛ اعتصام الشكرجي؛ **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**؛مركز الكتاب الأكاديمي؛الأردن؛الطبعة الأولى 2015؛ص؛ص38_39.

[2] محسن عجيل؛ اعتصام الشكرجي؛ المرجع نفسه ص56.

[3] عزت قناوي؛ نيرة سليمان؛"**التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**"؛ 2005؛ ص.451

ولقد رافقت ظاهرة الإقليمية في نمط التدفقات العالمية للتجارة ظاهرة تزايد وتيرة التقدم التقني وتنظيم الإقتصاد الدولي. لقد ساعد هذين العاملين (الثورة التكنولوجية والتنظيم الإقتصادي) على إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد. ونتيجة لذلك أصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفا للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل، وقد أتيح تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل العامل الثاني أي التنظيم الدولي للإقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي؛ وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي.وقد أدت الاتجاهات المعاصرة في التخصص إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج وهكذا فقدت الدول المتطورة إستقلاليتها؛ وأصبحت تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية.[1]

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية.

يتركز شكل التقسيم الدولي للعمل على النظام الاقتصادي الدولي الموحد لجميع دول العالم. وفي العقود الأخيرة إستمرت معدلات نموها في الزيادة؛ وخضعت قوتها وهيكلها وطبيعتها واتجاهاتها لتغيرات أساسية؛ والتبادل التجاري الدولي؛ في ظل ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية؛ وظهور إقتصاد المعرفة؛ وزيادة الاعتماد على العولمة الاقتصادية التي هي ركيزة الحياة الاقتصادية. وفيما يلي الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية:

الفرع الأول: تطور المبادلات الخارجية.

تميزت مرحلة الثمانينات بظهور مجموعة كبيرة من المتغيرات التي إنعكست بشكل حاد على التجارة الدولية لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. كما تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الإقتصاد العالمي.

لقد عرف عقد الثمانينات تزايد وتيرة إحتكار وتدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة. وقد تم ذلك بواسطة السيطرة الشاملة للشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تتحكم في ثلثي (2/3) هذه التجارة في أواخر الثمانينات.

[1] حشماوي محمد؛ "**الاتجاهات الحديثة للتجارة في ظل العولمة الاقتصادية**"؛ أطروحة مقدمة لنيل دكتورا في العلوم الاقتصادية"؛جامعة الجزائر؛2006ص 39.

إن الطبيعة المتناقضة للمبادلات الدولية في عقد الثمانينات طرحت من جديد الخطر الجاسم داخل النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل والمتمثل في التناقض الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية؛

ولا يبدو في ظل هذه الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية؛ أن هناك بوادر تحسن للتبادل التجاري للدول النامية، بما فيها البلدان النفطية بفعل التأثير العميق لاقتصاديات هذه الدول بعوامل مختلفة مثل زيادة تدهور البيئة الاقتصادية الدولية والإجراءات الحمائية للدول المتقدمة التي تعيق بدون شك دور التجارة الخارجية الحاسم لحل مشكلة الديون الخارجية وإصلاح أوجه الاختلال التجاري في البلدان النامية.

إن التوقعات ومؤشرات التجارة الدولية للنصف الثاني من عقد الثمانينات تخفي وراءها الكثير من الصعوبات المزمنة التي أصبحت تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للبلاد النامية بل وتضعها موضع التنمية الجديدة أو تؤكد تعميق تبعيتها التقليدية. وإلى تحدي التكنولوجية والغذاء الذي يواجه هذه البلدان يضاف تحدي الحمائية الجديدة والمتزايدة من البلدان الصناعية في وجه الصادرات الصناعية والزراعية وصادرات الخامات للبلدان النامية؛

ففي السنوات الأخيرة تحولت التجارة الدولية بسبب السياسة الحمائية الصناعية إلى عائق بدل محرك للنمو في البلدان النامية؛ هذه الحمائية المتزايدة معناها مزيد من إبطاء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في مستويات التجارة الخارجية.

لذا، فإن تدني معدلات التجارة الدولية وتقييدها هو نتيجة لتدني النمو الاقتصادي العالمي؛ فالتباطؤ الواسع في معدلات النمو الاقتصادي كان مسؤولا بالدرجة الأولى عن هبوط متوسط معدل النمو السنوي لحجم التجارة الدولية من 8%خلال الستينات إلى 5.7% خلال السبعينات وإلى 2.7%خلال النصف الأول من الثمانينات.[1]

1. الصادرات:

[1] حشماوي محمد؛ المرجع نفسه؛ ص16.

لقد شهدت الصادرات العالمية في الخمسينات والستينات توسعا كبيرا؛ فرغم انخفاض معدل نموها نسبيا في السبعينات؛ سمحت هذه الإنطلاقة في التجارة الدولية وخاصة لتجارة البلاد النامية أن تحقق إيرادات عالية من العملات الأجنبية وأن تتخذ من إتساع نطاق الطلب الفعلي على منتجاتها ركيزة للتعجيل بنموها الإقتصادي

لقد زاد معدل الصادرات العالمية نسبة 9% خلال فترة 1973/1963 لكن بدأ في الهبوط إبتداء من النصف الثاني من السبعينات كما يوضحه الجدول رقم 01: [1]

جدول رقم(01-01): متوسط معدل نمو حجم الصادرات%

المجموعات	76/80	81/87	1985	1986	1987	1989
م. العالم	5.1	2.6	2.8	4.5	4.1	4.3
البلدان الرأسمالية	6.6	3.2	4.5	2.6	4.0	4.5
البلدان النامية	1.9	1.0	-0.8	10.3	5.7	5.5
البلدان الاشتراكية	5.7	3.5	-0.9	5.0	3.1	2.6
الصين	-	14.2	8.8	18.4	27.0	10.0

المصدر: حشماوي محمد؛ "الاتجاهات الحديثة للتجارة في ظل العولمة الاقتصادية؛ اطروحة بنيل دكتورا في العلوم الاقتصادية"؛ ص 17

2. الواردات:

هبط متوسط النمو السنوي في حجم الواردات إلى 0.2%خلال 1980/1985 بعد أن كان هذا المعدل 5.5%خلال فترة 1976/1980 بالبلدان النامية. كما حققت هذه البلدان هبوطا سنويا متوسطا خلال فترة 1981/1987 في حجم الواردات بلغ 0.3%حيث سجلت سنة 1985 معدلا سالبا قدر بـ 4.7% وهبط سنة 1986 إلى -6.3% ويعود هذا الهبوط إلى إنخفاض واردات البلدان النامية المصدرة للنفط بسبب إنخفاض أسعار المحروقات والجدول رقم 02يوضح ذلك: [2]

[1] حشماوي محمد؛ مرجع سابق؛ ص17.

[2] حشماوي محمد؛ المرجع نفسه ص 18

جدول رقم (01-02): متوسط معدل نمو حجم الواردات %

المجموعات	76/80	81/87	1985	1986	1987	1989
م. العالم	5.5	3.2	3.1	4.2	4.0	4.0
البلدان الرأسمالية	5.6	4.3	5.3	8.0	5.1	4.2
البلدان النامية	5.5	0.3	-4.7	-6.3	2.0	.5
البلدان الاشتراكية	4.8	1.8	5.3	-0.6	-0.8	2.8
الصين	-	9.3	8.2	14.5	8.4	4.1

المصدر: حشماوي محمد؛ "الاتجاهات الحديثة للتجارة في ظل العولمة الاقتصادية؛ اطروحة مقدمة لنيل دكتورا في العلوم الاقتصادية"؛جامعة الجزائر؛2006ص 16

3. الهيكل الجغرافي للسلع والخدمات للتجارة الدولية

تمثل السلع الأساسية وتوزيعها الجغرافي سمة هامة من سمات التجارة الدولية الحديثة؛ ويعني الهيكل الجغرافي للتجارة الدولية توزيع التدفقات التجارية بين البلدان المنفصلة ومجموعتها؛ وقد تشكلت البنية الجغرافية للتجارة الدولية تحت تأثير التقسيم الإقتصادي العالمي للعمل وتطوير الثورة العلمية والتقنية .

- **الهيكل الجغرافي للتجارة السلع العالمية سنة 2016**: ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

جدول رقم (01-03): الهيكل الجغرافي للتجارة السلع العالمية سنة 2016

المناطق	الواردات		الصادرات	
	النسب المئوية	القيمة ملياردولار	النسب المئوية	القيمة مليار دولار
العالم	100	15799	100	15464
الاقتصاديات المتطورة	58,2	9187	54,9	8486
الاقتصاديات النامية	39,7	6279	42,4	6560
امريكا اللاتينية	5,9	930	5,7	885

دول اوروبا	1,5	241	1,1	170
افريقيا	3,2	501	2,2	346
الشرق الاوسط	4,2	665	5,0	766
دول اسيا النامية	25	3942	28,4	9393
دول الكومنولث	2,1	333	2,7	419

المصدر: مناصري يحي؛ مكيد على؛ دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية ؛مجلة البشائر؛ المجلد السادس العدد ؛1الجزائر؛2020 ص 829

الفرع الثاني: النظريات الحديثة للتجارة الدولية.

ظهر هذا الاتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس دينامكية العوامل الداخلية فيه خلافا للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة[1].

1. نظرية ليندر للتجارة الدولية:

قام السويدي ستيفان ليندر ببناء نموذج مغاير لتفسير التجارة الدولية من حيث المنهج المضمون عن كل النظريات السابقة؛ إذ يرى أنه من الخطأ علميا أن تقوم التجارة الدولية على إفتراض وجود دول متجانسة؛ فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق بين نوعين من الدول:

- **فالدول الأولى**: هي دول متقدمة تتميز بالجهاز الإنتاجي المرن يؤهلها لإعادة تخصيص مواردها.
- **الدول الثانية**: فهي دول متخلفة تتميز إقتصاديا بالجمود وعدم القدرة على التكيف وإعادة تخصيص مواردها الإقتصادية.

فمن هذا التصنيف يفرق Linder بين التجارة الدولية في المنتجات الأولية والتجارة في المنتجات الصناعية حيث المجوعة الأولى تنتج منتجات صناعية والثانية تملك مواد أولية؛ فحسب رأيه فإن تجارة المنتجات الصناعية

[1] عبد الغفار غطاس؛ محمد زوزي؛ عبد الوهاب دادن؛ "**اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011)**"؛ مجلة الباحث؛ العدد 2015/15؛ ص 284.

تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها إختلافات جوهرية في عوامل الإنتاج أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد .

تجارة المنتجات الأولية تعود لعوامل محددة من نسب عناصر الإنتاج لذا فإن ليندر افترض أن كثافة العناصر في هذه المنتجات واحدة بغض النظر عن الأسعار النسبية التي تحدد تكلفة المنتجات الأولية؛ إذ عند توفر الموارد الطبيعية المناسبة لإنتاج منتوج أولي فإن ثمنه ينخفض والعكس عند ندرة هذه الموارد؛ كما أنه في الحالة الأولى الدولة تقوم بالتصدير وفي الحالة الثانية تقوم بالإستيراد .

أما عن تجارة المنتجات الصناعية فإن ليندر يرى بأن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة؛ بحيث تكون هناك عوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة وعوامل أخرى تحدد الواردات والصادرات الفعلية؛ كما أن وجود طلب محلي على المنتجات أمر ضروري لكي يمكن أن يكون لهذه السلع صادرات محتملة .[1]

2. نموذج الفجوة التكنولوجية

يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي "بو سنر" 1961، حيث اعتبر أن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيما بينها، وهذا ما يناقض نتائج نموذج هيكشر أولين، وهذا راجع إلى تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي. ويركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدما من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل ما تنتجه الدول الأخرى، أو سلع ذات تكاليف إنتاجية أقل مما يجعل هذه الدولة تكتسب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، كالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق إختلافا متناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول. ويتم ذلك بطريقتين[2]:

- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول لأطراف التبادل الدولي، ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول؛

[1] عامر عبد اللطيف؛ "**أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية**"؛(دراسة حالة أثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي) أطروحة مقدمة لنيل الماجيستير؛ جامعة سطيف؛ الجزائر؛2011؛ ص ص16-17.

[2] وليد العايب؛ "**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة** "؛(دراسة حالة الجزائر)؛أطروحة مقدمة لنيل الدكنورا ؛ جامعة فرحات عباس سطيف؛ الجزائر؛ 2016؛ ص ص 35-37.

- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليدها، لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع .ولقد عرف "بو سنر" الفجوة التكنولوجية بأنها "المدة التي تكون فيها الدولة تتمتع بالميزة النسبية في التفوق التكنولوجي، وتكون الوحيدة في إنتاج وتصدير السلعة ذات الكثافة التكنولوجية، حيث تتمتع باحتكار مؤقت إلى أن يزول هذا الاحتكار بز وال التفوق التكنولوجي ."ويشير "بو سنر" إلى وجود نوعين من الفجوات في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة، هما:

أ. مرحلة فجوة الطلب:

ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم، وبتعبير آخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار، واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

ب. مرحلة فجوة التقليد: وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة(الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)؛ وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع؛ ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

يختلف المدى الزمني بين الفجوتين حيث تكون فترة فجوة الطلب أطول زمنيا من فترة فجوة التقليد؛ والفجوة الزمنية بينها يطلق عليها الفجوة التكنولوجية التي تفتح المجال أمام التجارة الخارجية في هذه السلعة.

3. نموذج دورة حياة المنتج:

لقد إستطاع فرنون vernon أن يجيب على هذا الإشكالّ السابق من خلال مقالة نشر سنة 1966 وإسترشد ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذو الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل، وبوضوح في نموذجه عن الو.م.أ والذي أسماه " دورة المنتج " أن المنتج يكن جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك؛ ومنه يميز فرنون بين ثلاث مراحل[1]:

[1] تركية صغير؛ " **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1190-2014**"؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر؛ جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي؛ 2015/2014؛ ص ص 29؛30.

_ المرحلة الأولى: مرحلة منتج جديد في هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدآن في الو.م.أ في لحظة الزمن بنسبة إرتفاع مستوى الدخل وإرتفاع تكلفة الأيدي ا لعامل ولأن الإنتاج الجديد يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد فيكون من المفضل تسويقية في السوق المحلي أو في الأسواق القريبة وفي الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

_المرحلة الثانية: مرحلة الإنتشار في الدول الصناعية الأخرى أي مرحلة نضوج المنتج، ويكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية ونجد أن بعض الدول بدأت بالإنتاج الكبير، وفي هذه المرحلة تقوم الو.م.أ في إستيراد هذا المنتج بنسبة فقدان الميزة النسبة.

-المرحلة الثالثة: مرحلة منتج معياري هذه المرحلة شديدة النمطية حيث يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل وعندئذ تكون إعتبارات التكلفة لها القول الفصل ومن هنا يبدأ التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية المختلفة بسبب إنخفاض مستويات الأجور فيها.

المبحث الثاني: أثرتحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي.

إن معظم الإقتصاديات العالمية تسعى إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي وتحرير إقتصاديات لكي لا تبقى في معزل عن التطورات الاقتصادية العلمية وهذا ما سنبرزه في هذا المبحث عن أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الإقتصادي؛

المطلبالأول: سياسة تحرير التجارة الدولية.

يعد تحرير التجارة الدولية إلغاء كافة القيود التي تحد من إنسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم؛ ويعتبر مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية؛ حيث بتضمن هذا المطلب كل من تعريف سياسة الحرية التجارية؛ ومتطلبات تحرير المبادلات الدولية.

الفرع الأول: تعريف سياسة الحرية التجارية.

تتمثل هذه السياسة في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى". ولكن هذا لا يعنى أن سياسة الحرية التجارية تعنى أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرىإنما يتوقف ذلك أو على نوعية السلع، هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.

السلع التجارية: "هي تلك السلع التي يمكن الإتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما إستيرادا أو تصديرا بغض النظر عما كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر" [1]

السلع الغير تجارية: "هي تلك السلع غير قابلة للإتجار دوليا أي التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية".[2]

- يقصد بالإنفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والإستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية وبالتالي يكون مضمون برامج تحري التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الإستيراد وسياسة تشجيع الصادرات وسياسة سعر الصرف وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية إتجاه الشركاء التجاريين.[3]
- يقصد بسياسة التجارة الحرة السياسة القائمة على ترك التجارة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والإستثمارات عبر الحدود الوطنية؛ وقد كان رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة وقد تركوا بعض الشعارات مثل: "دعه يعمل أتركه يمر " ومن بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية مثل سميث وريكاردو وقد قدم هؤلاء مع أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر حجج اقتصادية وتحاليل منطقية من شأنها تعظيم القومي للدول ذات أطراف التبادل مما يؤدي إلى إستكمال الرفاهية [4]

الفرع الثاني: متطلبات تحرير المبادلات الدولية.

إن موضوع حرية التجارة الدولية هو موضوع الشائع في الوقت الحاضر لما تشكله التجارة من اهتمام الأول للإنسان وقد سعت كل الدول علي تفعيل تبادل التجاري ووضع ضوابط من خلال توقيع علي اتفاقيات التي من شانها أن ترسم مبدأ حرية التجارة الدولية وأن يرسم وفق سياسة تقوم علي مبدأ الحرية حيث تعتمد سياسة التحرير التجاري على متطلبات أهمها[5]:

---

[1] السيد أحمد محمد السريتي؛ أحمد فتحي خليل الخضراوي؛الاقتصاد الدولي؛ الطبعة الأولى؛ السعودية؛ 2017 ص 124

[2] السيد أحمد محمد السريتي؛ المرجع نفسه ص 124

[3] السيد أحمد محمد السريتي؛ المرجع نفسه ص 125

[4] السيد أحمد محمد السريتي؛ مرجع نفسه ص 125

[5] زعيتر صارة؛ شويكات محمد؛"**الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية_ARDL_ خلال الفترة؛(1980_2017)**" مجلة البحوث والدراسات التجارية؛ 03العدد 02؛ 2019 ص ص 213,214

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الإقتصادي.
- أن تكون السياسات الأخرى –لا سيما المتعلقة بالإستثمار والأسعار–تعمل في إتجاه التحرير ودعمه.
- إلغاء الحصص والقيود المماثلة؛ والتي ممكن في البداية أن إستبدالها بتعريفات جمركية.
- الشروع في الرفع من حجم الصادرات قبل القيام بعملية تخفيض التعريفات الجمركية.
- ويتوقف نجاح وإستمرار برامج تحرير التجارة على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيقا لمزيد من التحرير التجاري.

إن النمو الإقتصادي يمثل حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخالصة للجهود المبذولة من طرف المجتمع؛ وقد عكفت الأدبيات الإقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الإقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو الإقتصادي؛ وفي الأخير نرى أن النمو الإقتصادي أحد الأهداف الأساسية التى تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مما كان النظام الإقتصادي؛

المطلبالثاني: النمو الإقتصادي.

يعتبر النمو الإقتصادي المستدام من الأولويات التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه؛ رغم اختلاف النظريات الإقتصادية حول محدداته؛ سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالنمو الإقتصادي؛ وعلاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي؛ وتأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو اللاإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق؛ ويعرف أيضا على أنه مقياس يستعمل تقليدا لقياس الرفاه القومي والإقليمي ويقترح Thompson 1965 ثلاث أهداف للإقتصاديات المحلية: الرفاهية أو الثروة AFFLUENCEوالعدالة Equitéوالاستقرار.stabilité.

- وحسب الإقتصادي DominiekSalvator يمكن تعريف النمو الإقتصادي على أنه عملية زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الوطني (GNP) ومنه الزيادة في الدخل الحقيقي لبلد ما على المدى البعيد من الزمن وذلك من خلال الإرتفاع المستمر في الإنتاجية الفردية.

- أما من وجهة نظر الإقتصادي بول صامويل سؤن؛ فإن النمو الإقتصادي يمكن إرتفاع أو زيادة في الناتج الوطني المحتمل لبلد ما؛ بمعنى أخر فإنه يحدث للنمو اللاإقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو خارج الحدود؛[1]
- النمو الإقتصادي هو زيادة قدرة الإقتصاد على الإنتاج ويقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المطبق أو النسبي أو بدخل الفرد؛[2]

التعريف الإجمالي: " هو الزيادة في الناتج (**الدخل**) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة" .

التعريف الفردي: النمو الإقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج (الدخل) الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

من الواضح أن التعريف السابق يقدم تعريفا كليا أو إجماليا للنمو الإقتصادي؛ حيث يحصره في الزيادة في الناتج القومي الإجمالي؛أي أنه يقدم مقياسا كليا لنمو الناتج القومي؛ وهذا المقياس يكون مضللا: لأنه لا يبين بدقة مدىإستفادة فئات المجتمع وأفراده من هذا النمو .

الفرع الثاني: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي.

التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الإقتصادي ومن ثم فإنه يتعين على الدول المتخلفة أن تعمل للإستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية عن طريق إتباع سياسات تجارية متحررة تمكنها من الإستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية وتعمل التجارة الخارجية في هذه الحالة على المساهمة في زيادة تنمية قطاعات الإنتاج المختلفة عن طريق تنمية قطاعات التصدير أولا ثم إنتقال آثار الكل لبقية قطاعات الإقتصاد الوطني.[3]

الفرع الثالث: تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي.

---

[1] مكاوي الحبيب؛"**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ خلال الفترة (1990_2016)**"؛ أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه؛ ص80.

[2] القرصو وفاء؛**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980_2017** ؛ موضوع مقدم ضمن نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث؛ الجزائر ص40.

[3] بن البار محمد؛ **قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2019** مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 14 العدد 2(2021)

لقد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الاجل وهذا من خلال:

- إستيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بشكل أسرع.
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق إقتصاديات الحجم في الإنتاج.
- تقليل تشوهات الأسعار بما يقود لكفاءة أكبر في إستخدام الموارد المحلية في القطاعات الإقتصادية.
- تحقيق تخصيص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات جديدة .
- تحفيز وتسهيل تدفق الإستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الدول الناشئة والتي تكون مرفقة بطرق تسيير المتقدمة والمهارات والتي تسهم في تحفيز النمو والتقدم الإقتصادي .
- تشجيع المنتجين المحليين لتطوير منتجاهم ومنافسة المنتجات الأجنبية وهو ما يؤدي إلىإبقاء أسعار وتكاليف السلع الوسيطة ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي بأسعار منخفضة نوعا ما.[1]

من خلال ما سبق تبين لنا أن أثر التحرير له أثر إيجابي على التنمية الإقتصادية إلى أن عملية التحرير لها تأثيرات أخرى جانبية على الاقتصاد الوطني من أبرزها التضخم.

المبحث الثالث: التطور النظري لنموذج الجاذبية.

يعتبر نموذج الجاذبية من النماذج الشائعة في التحليل الإحصائي حيث يحظى بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي, حيث يستخدم على نطاق واسع لنمذجة التدفقات الثنائية بين الكيانات الجغرافية المختلفة بحث يحاكي هذا النموذج قانون نيوتن للجاذبية الذي يعتبر كأداة قياس حجم التدفقات التجارية بين الشركاء التجاريين.

المطلب الأول: التعريف بنموذج الجاذبية.

إن نموذج الجاذبية يعد من النماذج بالغة الأهمية في أدبيات الإقتصاد الدولي خاصة مع نمو وتزايد التكتلات الإقتصادية الدولية حيث تم إستخدامه العديد من الدول.

الفرع الأول: مفهوم نموذج الجاذبية.

[1] زكريا جرفي؛ الناصر بوطيب؛ شهرزاد اسماعيل؛ مرجع سابق؛ ص 99

تاريخيا ظهرت نماذج الجاذبية سنة 1860 من طرف الإقتصادي كاري H.CAREY الذي طبق لأول مرة مبدأ الفيزيائي نيوتن على دراسات العلوم الاجتماعية, وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من الدراسات التي عملت على تحديد وقياس محددات نمط التبادل التجاري الدولي بين الدول حول العالم كنتيجة طبيعية للنمو المتسارع في معدلات التجارة الدولية. وترجع أول محاولة لتطوير قانون نيوتن لأغراض التجارة الدولية لكل من تنبرجنTINERBEGEN (1962) وفيهونينPOYHONEN (1963) حيث ارجع العوامل التي تقف وراء تدفق التجارة السلعية بين الدول حول العالم إلى كتلة النظام الاقتصادي للدول المعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة والمسافة ما بين هذه الدول كمؤشر لتكلفة نقل البضائع ويعود إدراج المسافة إلى انه يمكن اعتبار أن تكاليف النقل والمعاملات تزداد مع كبرها. وقد إستمد النموذج إسمه من علاقة مماثلة في الفيزياء النيوتينية التي تفسر قانون الجاذبية الأرضية؛ وبذلك يمثل نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية في حالاته العامة دالة إقتصادية قياسية تربط أو تفسر التدفق السلعي بين قطرين بالتناسب طرديا بين كتلتيهما أي دخلهما الوطني, وعكسيا مع تكاليف النقل التي تفرضها المسافة بين البلدين وبذلك أصبح نموذج الجاذبية واسع الإستخدام في التجارة الدولية لتفسير التدفقات التجارية بين الدول[1].

الفرع الثاني: الصيغة الرياضية لنموذج الجاذبية.

يأخذ نموذج الجاذبية شكلين أساسيين:

1. **نموذج الجاذبية البسيط**: يعطي نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية في صورته البسيطة وفقا للصيغة الرياضية التالية[2]:

$$\mathrm{Tij} = Ax\ \frac{{}^{\alpha}_{\mathrm{i}}\mathrm{Y} \times {}^{\beta}_{\mathrm{j}}\mathrm{Y}}{{}^{\theta}_{\mathrm{ij}}\mathrm{D}}$$

و بإدخال اللوغاريتم تصبح العلاقة كالتالي:

$$\mathrm{Ln(Tij)} = Ln(A) + \alpha Ln(Yi) + \beta Ln(Yj) - \theta Ln(Dij) + \varepsilon$$

حيث أن:

---

[1] عون الله سعاد؛" **تقدير تطور الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية**"؛ جامعة ابن خلدون؛ تيارت؛ مجلة البديل الاقتصادي؛ المجلد06؛ العدد01؛ ص 44

[2] بولعباس مختار؛ **محددات الصادرات الجزائرية؛ خلال الفترة (2000-2017)**؛ جامعة تيارت ؛مجلة دفاتر اقتصادية؛ المجلد10؛ العدد02(2018)؛ص 60.

Tji: حجم التبادل التجاري (الصادرات أو الواردات) بين الدولتين i و.j

Yi: الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة i معبرة عنه بالناتج المحلي الإجمالي لها.

Yj: الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة j مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها.

Dij: البعد المكاني (المسافة الجغرافية) بين الدولتين i وj.

A: ثابت.

θβ، α : ثوابت إذا كانت $\alpha = 1 \ ، \theta = 2، \beta = 1$ فإننا نحصل على نموذج الجاذبية لنيوتن.

2. **نموذج الجاذبية الموسع**: إضافة إلى عاملي حجم الاقتصاد والمسافة؛ فقد سعت معظم الدراسات إلى توسيع محددات التدفقات التجارية وذلك عن طريق إدراج عدة متغيرات إضافية كمتوسط دخل الفرد الحدود المشتركة البرية والبحرية اللغة المشتركة؛ الماضي الإستعماري؛ الإتفاقات التجارية واللغة المشاركة؛ الفساد بالإضافة للمتغيرات الجديدة للصيغة البسيطة لنموذج الجاذبية فإن هذا الأخير في صورته الموسعة يعطى وفقا للصيغة التالية[1]:

$$Tij = \beta_o + {}^{\beta1}_{it}Y {}^{\beta2}_{jt}Y \; Y^{\beta3}_{it}H \; {}^{\beta4}_{jt}H \; {}^{\beta5}_{ij}D \; {}^{\beta6}_{it}P \; {}^{\beta7}_{jt}P \; \beta_8 \text{.Border} \beta_9 \text{ ij Lang} \beta_{10}$$
$$\text{ij Colon ij} \beta_{10} \; Accord \; ij \varepsilon U \; ijt$$

و بعد إدخال اللوغاريتم تصبح العلاقة كالتالي:

$$\begin{aligned} Ln(Tijt) = \; & \beta_o + \beta_1 . Ln(Yit) + \beta_2 . Ln(Yjt) + \beta_3 . Ln(YHit) \\ & + \beta_4 . Ln(YHjt) + \beta_5 . Ln(Dij) + \beta_6 . Ln(Pij) + \beta_7 Ln(Pjt) \\ & + \beta_8 \, Border + \beta_9 \, Long \; ij + \beta_{10} \, Colon \; ij \\ & + \beta_{10} \, Accord \; ij + U \; ijt \end{aligned}$$

حيث أن:

Yi: الناتج المحلي الخام في الدولة i.

Yj: الناتج المحلي الخام في الدولة j.

YHi: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i.

YHj: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة j.

[1] المرجع نفسة ص ص 61؛62.

Pi: عدد سكان الدولة i .

Pj: عدد سكان الدولة j.

Dij: المسافة الجغرافية بين الدولتين i وj.

Border: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان هناك حدود مشتركة بين الدولتين i وj يأخذ القيمة 0 في حالة عدم تقاسم الدولتين لنفس الحدود.

Lang: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت هناك لغة مشتركة بين دولتين i وj ويأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك أي في حالة عدم وجود لغة مشتركة بين هاتين الدولتين.

Colon: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشتركت الدولتين i وj في التاريخ الاستعماري ويأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك.

Accord: تمثل الإتفاقات التجارية بين الدولتين i وj هذه المتغيرة تأخذ القيمة 1 إذا كان البلدين تربطهما إتفاقات تجارية, تأخذ القيمة 0 في حالة عدم وجود إتفاقية تجارية بين الدولتين.

Uijt: الحد العشوائي والذي يتضمن باقي العوامل المتغيرات التي تدخل في تفسير Tijt إلى الدولة j خلال السنة, غير أن هذه المتغيرات قد تكون فير قابلة للقياس وقد تكون غير معروفة كما يمكن لهذه المتغيرات أن تأثر بصفة عشوائية على هذه الصادرات.

الفرع الثالث: تطبيقات نموذج الجاذبية.

يعد نموذج الجاذبية أحد من الأدوات الشائعة في الدراسات التجريبية لمعالجة موضوعات مرتبطة بالتجارة الدولية، ويمكن أن نشير إلى أربع إستخدامات لتطبيق نموذج الجاذبية كما يلي:

1. **التكلفة عند الحدود Coste of border**: في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين i وj فان نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة, ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فإن التجارة البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم في i وj وهو ما يعرف بأثر الحدود.
2. **تفسير أنماط التجارة explanansTrade patterns**: يمكن تفسير أنماط التجارة بإستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة

وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها بإستخدام معادلة الجاذبية وكذلك نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات Intra-Industrial Trade.

3. **خلق التجارة مقابل تحويل التجارة Trade CréationVerusTrade diversion**: حيث تم إستخدام معادلة الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتين i وj قد وقعنا اتفاقية ومتغيرين:

- الأول: Both in ومعناه أن الدولتين في الاتفاقية.
- الثاني: In ohtو معناه أن الدولتين خارج نطاق الإتفاقية, وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير bothinl موجبة فإن هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو أن الإشارة المقدرة للمتغير in outسالبة فان هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذا الإختيار لكي نصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي.

- **تقدير التجارة المحتملة Calculassions of Tradepotentiels**: يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم إختيارها وتستخدم المعادلة سابقة الذكر في عملية المحاكاة للحصول على التجارة الثنائية الطبيعية بين أي زوج من الدول بالإعتماد على (المسافة؛ الناتج القومي الإجمالي؛ السكان...) ومقارنتها بعد ذلك بالمشاهدة فنحصل على الصادرات الثنائية المحتملة؛ وهو يمثل موضوع دراستنا[1].

المطلب الثاني: نموذج الجاذبية لتفسير المبادلات التجارية الثنائية

يعد نموذج الجاذبية واحدا من الطرق القياسية التي أثبتت كفاءتها في تقدير وقياس التدفقات الثنائية بين بيئتين جغرافيتين كما أنه يستخدم بشكل واسع لتقدير تأثير السياسات الإقتصادية مثل إنشاء مناطق تجارة حرة أو إقامة اتحاد نقدي على حركة التبادل التجاري والنمو الإقتصادي.

تتركز فكرة النموذج على إن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتزايد مع زيادة حجم البلدين مقاسا بالدخل الوطني ويتناقص مع زيادة تكاليف النقل مقاسة بالمسافة بين المراكز الإقتصادية في البلدين إضافة إلى مجموع العوامل غير الإقتصادية التي تؤثر على كثافة المبادلات التجارية بين الدول إذ تؤدي عوامل التقارب الجغرافي والثقافي والمؤسسي على تعزيز المبادلات ودعمها[2].

[1] علاوي محمد لحسن؛**تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية Gravity Model**؛جامعة قاصدي مرباح ورقلة ؛ مجلة الباحث؛ عدد 2012/10 ص 13.

[2] – ابتسام بي يحي؛**محددات التدفق التجاري في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية**؛(دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل الدكتورا؛ جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر؛2013 ص 49.

في البداية وضع نيوتن قانون الجاذبية في الفيزياء؛ حول قوى الجذب بين جسمين وينص القانون على أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طرديا مع حجم كل منهما وعكسيا مع مربع المسافة بينهما. وقد صاغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين بالنموذج الفيزيائي الاتي:

حيث أن: $Fij= G(MiMj)/Dij$

Fij: مقدار قوة الجذب.

MiMj: الحجوم.

Dij: المسافة بين الجسمين.

G: ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة ومجالها.

حيث ترتبط التدفقات التجارية ارتباطا مباشرا بالحجم الاقتصادي من الدول المعينة والمرتبطة عكسيا بالمسافة بينها.حيث أن كل الأفكار البسيطة والناجحة لها حياة خاصة بها ويمكن لأبوتها أن تفعل ذلك تنسب إلى عدة أفراد, قبل Tinbergen ورافنشتاين (1885) وإستخدم Zidf (1946) مفاهيم الجاذبية لنمذجة التدفقات الهجرة.

بحلول السبعينات من القرن الماضي كانت معادلة الجاذبية بالفعل أمرا لا بد منه, حيث تم إستخدامها مرارا وتكرارا لتحليل التجارة بين البلدان بشكل تجريبي, فإن قدرة معادلة الجاذبية على تقريب التدفقات التجارية الثنائية بشكل صحيح يجعلها واحدة من أكثر العلاقات التجريبية إستقرارا في الإقتصاد (Leamer and Levinsohn 1995)[1].

الفرع الأول: التقارب الجغرافي وتكاليف النقل.

خففت ثورة الإتصالات من حجم العوائق الجغرافية وقللت من أهمية تكاليف النقل؛ فالسكك الحديدية والبواخر والستالايت، أسلاك الفايبرالبصري، خلايا التلفون والبريد الإلكتروني قللت تكاليف النقل والإتصالات عبر المسافات مترامية الأطراف[2].

[1]-Luca de benedictis ,Daria Taglioni, world Bank-« **the gravity Model in International Trade** »-From the selectedworks of luca de benedictis. July2011 p 56.
http: //works.bepress.com/luca_de_benedictis/20: ع الموق

[2]ابتسام بن يحي؛ مرجع سابق؛ ص 52.

1. التقارب الجغرافي:

يبرز دور الإتصالات في توفير التكنولوجيا اللازمة للتواصل الإجتماعي, حيث تلعب دورا أساسيا في مختلف العمليات الإجتماعية وعلى كافة المستويات ومن بينها العمليات الحكومية الشخصية والعائلية أو تلك التي تخص قطاعات الأعمال بالإضافة إلى دورها في تعزيز المشاركة والتنمية, خاصة في المجتمعات ذات الموارد الجغرافية والإقتصادية المحدودة. ولكن كثيرا من الناس ليسوا مرتبطين إلا بشكل طفيف بأية شبكات إتصال تتجاوز دولهم نفسها فكثيرا من القرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ترتبط بالعالم من خلال إتصالات إقتصادية وإجتماعية وسياسية بطيئة وطفيفة على الأغلب فإذا كان العصر الحالي عرف تقليص المسافات, فإن تلك المسافات تقلصت بمعدلات مختلفة بالنسبة للدول المختلفة[1]. فإن هذا التوسع الهائل في قنوات الإتصال عابرة القومية لمسافات تتعدى قارات متعددة الذي ولدته وسائط الإعلام والعدد الكبير من المنظمات غير الحكومية معناه أن هناك مزيدا من القضايا لمن يريد الإمساك بها على الصعيد الدولي بما في ذلك التنظيمات والممارسات[2].

أ. **المسافة:** يعد مفهوم المسافة من المسائل الأساسية في مختلف فروع المعرفة العلمية, ولكل فرع وجهة نظره الخاصة في تفسيره, فإلى جانب التعبير الجغرافي للمسافة يمكن أن يعبر عنه اقتصاديا أيضا ذلك لان توطن النشاطات فضلا عن كونها ظاهرة جغرافية فهي أيضا ظاهرة اقتصادية أي أن العوامل الطبيعية والبشرية لها دورها الفاعل إلا أن اعتبارات التكاليف والأسعار والإهتمام بجانب الربح وتحقيق النتائج الإقتصادية لا يمكن إهمالها[3], ويمكن أن نميز بين:

- **المسافة المجردة:** تتحدد من خلال مجموعة من المعطيات المستقلة التي تظهر العلاقات أيا كانت دون الإستناد إلى التوطن الجغرافي, مثال ذلك مصفوفة ليونتيف لحيز رياضي, ويمكن التعبير عنها بمجموعة من الشروط الفنية اللازمة عند إستعمال المكائن والمعدات والأجهزة المختلفة, وكذلك يمكن التعبير عنه بمساحة السواء للمستهلك أو للمجتمع في النظرية الإقتصادية والتي تعرضها لنا منحنيات السواء[4].
- **المسافة الجغرافية:** ويعبر عنها بالبعد المكاني الجغرافية بالكيلومتر بين أماكن الإقامة والمصنع[5].

---

[1] المرجع نفسه؛ ص 53.

[2] جوزيف س ناي؛"**مفارقة القوة الامريكية؛ تعريب د محمد توفيق البجيرمي**"؛ مكتبة العبيكان 1424هـ-2003م؛ ص 169.

[3] – ابتسام بن يحي؛ مرجع سابق؛ ص 52.

[4] المرجع نفسه؛ ص 53.

[5] محمد صبحي ابراهيم؛ المسافة **في الجغرافيا**؛(**Distance in Geography**) ورقة غير منشورة تحت العمل؛ ص 2.

- **المسافة الاقتصادية:** وهي عبارة عن التكلفة التي ينفقها العامل للوصول إلى المصنع طبقا للمسافة الجغرافية والزمنية وإن كنت أزيد على ذلك أن المسافة الإقتصادية تحمل بجوار التكلفة سواء من قبل الراكب أو وسيلة ربح لقائد المركبة أيضا يجب أخذه في الحسبان[1]. أرجع المسافة إلى سهولة أو صعوبة عبور البضاعة والخدمات والعمالة ورأس المال والمعلومات للمسافات, أنها تقيس كيفية تدفق رأس المال بسهولة وحركة العمالة ونقل البضائع وتوصيل الخدمات بين موقعين, ومن هذا المنطق تعد المسافة مفهوم اقتصادي وليس مادي فقط[2].

ب. إقتصاديات التكتل وأنماط التوطن الصناعي.

يقوم التكتل الصناعي على وجود مجموعة مصانع في منطقة أو مدينة معينة تتوفر فيها مزايا موقعية كطرق النقل والكثافات السكانية وخدمات البنى الإرتكازية وكذلك يقوم هذا التكتل على التقارب الموقعي للمنشآت وتربطها مع بعضها في علاقات إقتصادية مشتركة بين تلك المصانع. وهذا يعني أن إقتصاديات التكتل لا تقتصر فقط على خدمات البنى الإرتكازية في منطقة ما وإنما أيضا على علاقات الترابط أو التشابك الصناعي في الجذب الموقعي نتيجة الوفرات الناجمة عن سهولة الحصول على هذه الخدمات والمواد والسلع الوسطية الداخلة في الإنتاج وتقسم هذه الوفرات إلى نوعين رئيسيين[3]

- الوفورات الداخلية: وتتمثل بشكل خاص باقتصاديات الحجم.
- الوفورات الخارجية: وتتمثل بنوعين رئيسيين الوفورات الموقعية أو الحضرية؛ والوفورات التشابك الصناعي وتتمثل بشكل خاص في فجوات المجمعات الصناعية[4].

2. تكاليف النقل:

يمثل النقل عنصرا حاسم الأهمية بالنسبة للتجارة حيث تعتمد بشدة على نقل الأشخاص والسلع فمن الناحية العملية ولا يمكن تسليم المنتجات المصنعة إلى المستهلكين بدونه؛ بل أن نطاقا عريضا من الخدمات لا يمكن ان

[1] المرجع نفسه. ص2.

[2] ابتسام بن يحي؛مرجع سابق؛ص 53.

[3] كامل كاظم؛ بشير الكناني؛"**الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**"؛ دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان- الطبعة الاولى(2008م-1429هـ)؛ ص 133.

[4] - المرجع نفسه. ص 134.

ينجز دون هذه الخدمة, وبالتالي تتجسد الفائدة الرئيسية للقرب الجغرافي في إنخفاض تكاليف النقل إذ أن هذه الأخيرة تمثل عائقا رئاسيا أمام التبادل التجاري وحتى في البلدان الصناعية[1].

كذلك فإن تياره إتجاه التجارة الخارجية فإن كانت نفقات النقل كبيرة بحيث تفوق الفرق في الثمن قبل التجارة فإن ذلك يحول دون قيام تبادل تجاري. ولا شك أن التقدم العلمي في قطاع النقل والإتجاه العام إلى إنخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الدولية؛ وكذلك إدخال سلعا جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات نقلها مرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا [2].

الفرع الثاني: التقارب الثقافي والمؤسسي

إضافة إلى القرب الجغرافي وجد العديد من الاقتصاديين إن المسافة في نموذج الجاذبية تتجاوز المسافة المادية إلى ابعد من ذلك فهي التاريخ والثقافة واللغة والعلاقات الاجتماعية وعوامل أخرى كثيرة وقبل الخوض في كيفية التأثير القرب الثقافي على المبادلات الجارية يتوجب علينا أولا توضيح مفهوم الثقافة[3].

تعرف الثقافة بأنها "مركب من المعرفة والعقائد والفنون والاخلاقيات والقانون والعادات والقيم والتقاليد المختلفة التي يكتسبها الفرد باعتباره عضو في المجتمع؛ وبالتالي يمكن اعتبارها نمط للسلوك يتبعه أعضاء المجتمع الواحد"[4].

و يعرف إدوارد تايلور" الثقافة هي ذلك الكل المركب المشتمل على المعارف؛ والمعتقدات؛ والفن؛ والقانون؛ والاخلاق؛ والتقاليد؛ وكل القابليات والعادات الأحرى؛ التي يكسبها الإنسان كعضو في مجتمع[5]".

من خلال إختلاف العلماء والباحثين في تعريف الثقافة نقول أن مفهومها يشمل كل العناصر المعنوية كالأخلاق واللغة والأفكار والفن والعقيدة والقانون والعادات والمعرفة. وبالتالي يمكن القول لن التقارب الثقافي بين مجموعة من الدول هو عبارة عن تقاسم لمجموعة من الأفكار والقيم والمعتقدات والعادات والتاريخ المشترك وطرق التفكير وأساليب الحياة والتراث وسائل الاتصال بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا هذه العوامل المشتركة تعطي أولوية المعاملة الاقتصادية السياسية الذي ينتج عن مجموعة من العوامل المشتركة وتتجسد الفائدة الرئيسية للتقارب الثقافي بتماثل سلوك الزبائن مثل الأذواق والتفضيلات من هذا المنطق فإن البلدان المتقاربة ثقافيا قد

[1]– ابتسام ين يحي– مرجع سابق. ص 54.

[2] السبتي وسيلة _علوي شمس نريمان ؛ مرجع سابق ؛ ص107.

[3]– نفس المرجع. ص 57.

[4]– عنابي ين عيسى– سلوك المستهلك. الجزء الأول "**عوامل التأثير البيئية**" ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية– بن عكنون– الجزائر. ص 113.

[5]جميلة بن عيادة الشمري؛ "**مفهوم الثقافة في الفكر العربي والفكر الغربي**"؛ اطروحة لنيل الماجستير في الثقافة الاسلامية؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ ص8.

تتماثل في أنماط الإستهلاك ومن المحتمل أن يكون لدي المنتج والمستهلك في تلك البلدان معرفة جيدة بتلك السلوكيات[1].

المطلب الثالث: عيوب نموذج الجاذبية.

بالرغم من أهمية نموذج الجاذبية وإستخدامه المتكرر في العديد من الدراسات لتفسير التدفقات التجارية بين الدول, إلا أنه ظهر العديد من المشاكل والعيوب بتطبيق النموذج والتي تقلل من قدرته التفسيرية للتدفقات وفي بعض الأحيان يجعل القياس القائم على نموذج أقل دقة[2]. ومن هذه المشاكل:

الفرع الأول: مشكلة تعدد العلاقات الخطية Problème of multi colinéarité

حيث أنه ضمن فروض نموذج الإنحدار المتعدد أنه لا يوجد أي علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية من النموذج؛ ولما كان هناك إرتباط بين المتغيرين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية التي يتضمنها النموذج خصوصا تلك التي تتضمن سلاسل زمنية؛ وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات لإختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم يتلقى قبولا واسعا, وأحد تلك الإختبارات يشترط العدد المترابط بيانات التغيرات, وعندما يزيد عن 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية[3].

الفرع الثاني: مشاكل مرتبطة بكيفية قياس المتغيرات مثل الدخل والمسافة.

لا توجد هناك أي مشاكل سوى توحيد طريقة القياس المستخدمة في نماذج القياس وعليه فسوف نستخدم GNP, GNP Per Capita كمقياس للدخل ونصيب الفرد من الدخل القومي بإستخدام طريقة Atlas وفقا لسعر الصرف الجاري مقابل الدولار الأمريكي US أما في المسافة فيتقدم حساب أقصر مسافة دائرية بين عواصم الشركاء التجاريين من العلاقة[4]:

$$\Delta = Tj - Ti$$

$$\Delta ij = Arc\cos[\sin Qi \,.\, sin\, Qj + \cos Qi \,.\, cosQj \,.\, cos\Delta ij]\; Z$$

[1] ابتسام ين يحي-؛مرجع سابق؛ ص 57.

[2] -وفاء سعد ابراهيم" **التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا** "؛" نموذج الجاذبية"؛ دراسات؛ ص 66.

[3] نفس المرجع السابق؛ ص ص 66-67.

[4] - علاوي محمد لحسن- مرجع سابق. ص 14.

حيث:

Z: المسافة بالكيلومترات.

Δij: تشمل الفرق بينTi وTj.

Q: خط العرض.

T: خط الطول.

الفرع الثالث: البيانات المستخدمة في النموذج.

سوآءا بيانات مقطعية أو بيانات سلسلة زمنية فهناك صعوبة في جمع البيانات عبر فترة زمنية طويلة حيث كان ذلك يمثل قيدا على إستخدام النموذج قبل ذلك[1], حيث إقتصر إستخدامه على الدول المتقدمة فقط.

وقد توجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الآثار التجارية للإتفاقيات الإقليمية للتجارة كالمجموعة الأوروبية ومجموعة النافتان ,ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الإقتصادي بإستخدام متغيرات وهمية تأخذ القيمة واحد(1) إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الإتفاقية والقيمة صفر(0) ماعدا ذلك. وأدى ذلك إلى العديد من الانتقادات حيث يضن البعض أن إستعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج, بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملاءمة النموذج الخطي للجاذبية وذلك لاحتمال الانحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي بإستخدام طريقة المربعات الصغرى[2].

[1]- وفاء سعد ابراهيم- مرجع سابق. ص 67.

[2]- علاوي محمد لحسن- مرجع سابق. ص 14.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم عرض محتوى نموذج الجاذبية والتجارة الدولية وعلى أي أساس تقوم وتعرفنا على أهم الأسباب التي أدت إلى هذه التجارة وكذلك النظريات التي قامت عليها والتي تتمثل في النظريات الحديثة وبعدها محاولة عرض نموذج الجاذبية ومفهومه وعلاقته الرياضية وتطبيقاته وتفسيره للمبادلات التجارية الثنائية حيث وجدنا أن على الرغم من التطور التكنولوجي تبقى الجغرافيا والمسافات من أكثر العوائق التجارية إلا أنها ليست العائق الوحيد.وكذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى التجارة الدولية؛ أهم المنتجات السلعية والإستهلاكية الموجهة للإستيراد والتصدير وأثرها على الميزان التجاري ودور النمو الإقتصادي في دفع التجارة الدولية إلى التقدم والذي لعب دورا كذلك في تحرير التجارة والإنفتاح التجاري؛ من جهة أخرى إلى نموذج الجاذبية الذي له أهمية كبيرة في تطوير التجارة الخارجية والإنفتاح الإقتصادي من خلال النماذج التي تتم من خلال الدراسة النموذج الجاذبية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لنموذج الجاذبية

في التجارة الخارجية الجزائرية

2018_2000

تمهيد

أن التبادلات التجارية في الجزائر لها تأثير كبير على دول البحر الأبيض المتوسط؛ وطلك للموقع الجغرافي التي تحظى به الجزائر؛ بالإضافة إلى السياسية التجارية التي تقوم بها؛ وهذه الأخيرة لها تأثير على تطور الصادرات الجزائرية وكذلك صادرات المنطقة؛

بعد الدراسة النظرية لنموذج الجاذبية والتطرق للتأصيل النظري لعمليات التبادل التجاري ودراساته في واقع الإقتصاد بصفة عامة سنحاول في هذا الفصل دراسة تحليلية لنموذج الجاذبية في ظل وجود شركاء التجاريين مثل دول أوروبا وكذلك دول الاتحاد المغاربي التي تعتبر الجزائر أحج أعضائها؛ كذلك سنتطرق إلى تأثير التقارب الجغرافي الذي يربط بين هؤلاء الشركاء التجاريين على المبادلات التجارية.

وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: السياسة التجارية في الجزائر

المبحث الثالث: استخدام نموذج الجاذبية في تفسير التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري.

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري وذلك من خلال الصادرات والواردات التي تلعب دورا هاما في تحديد مكانتها في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في للجزائر.

تعتبر التجارة الخارجية من ابرز القطاعات التي يحيا بها الاقتصاد الجزائري؛ حيث سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من التجارة الخارجية الجزائرية؛ وتطور التجارة الخارجية بالجزائر.

الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية.

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية الإقتصاد الوطني.ونظرا للإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الوطني فقد كان لها الأثر النسبي على منحنى التجارة الخارجية. وقد عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد سنة 2004.نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضافة إلى البرامج الإستثمارية الكبرى.

جدول رقم (02-01) التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة(2010-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19
الصادرات	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	10.86-	5.02-

المصدر: شليحي الطاهر؛"**التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها**"؛ مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ جامعة باتنة1؛(2018-2020م)؛ ص 92.

من خلال الجدول نلاحظ تحسن التدريجي للصادرات سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت الصادرات زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 57.05 مليار دولار مقابل 45.19 مليار دولار سنة 2009 . إلا أن

وضعية الميزان التجاري تحسن رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010 وفي سنة 2011 فإن الميزان التجاري سجل فائضا ب 29.24 مليار دولار. إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار حيث حققت زيادة مقارنة مع سنة 2010 . وبلغت الواردات الإجماليةحوالي47.24 مليار دولار أيضا حققت زيادة مقارنة بسنة 2010. سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار. حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار.غير أنه سرعان ما إنخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى9.94 مليار دولار. وهذا بسبب الإنخفاض الكبير في الصادرات والإرتفاع الكبير في الواردات. في سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار. لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات. في سنة 2016 إرتفع العجز ليصل إلى 17.06 مليار دولار سنة 2016 .أي شهد زيادة بالنسبة لسنة 2015 ويرجع ذلك إلى الإنخفاض المستمر في أسعار البترول مما أثر على حجم صادرات المحروقات بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 إرتفعت وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار. إضافة إلى إنخفاض حجم الواردات إلى47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5مليار دولار سنة 2015 .ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج.أما في سنة 2017 فقد إنخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب إرتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي مقارنة مع سنة 2016 وكذا إنخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار، وبخصوص سنة 2018، فتشير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري سيسجل أقل عجز ب 5.02 مليار دولار. إذ عرف حجم الصادرات إرتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار. في حين أن حجم الواردات إرتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار.

الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية بالجزائر.

لقد كان للعولمة الإقتصادية دور هام في منح الدول في فتح إقتصاداتها وأسواقها على العالم الخارجي؛ بالإضافة إلى العمل على نقل الصادرات والواردات بحرية تامة وهذا بدوره أدى إلى رفع الحدي للدول من أجل رفع مستوى إقتصاداتها وتحسين كفاءتها الإنتاجية وهذا ما تقوم به الجزائر من أجل رفع المستوى الإقتصادي ؛ وذلك برفع قدراتها الإنتاجية وتحسينها من أجل توجيهها للتصدير وبالرغم من إعتماد الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد

الريعي لاكن هناك ما تسعى إليه الدولة من أجل تطوير الإقتصاد الوطني؛ ومن خلال هذا تكون التجارة الخارجية الجزائرية في تطور دائم ومستمر ومن خلال ما سبق يمكن تحديد أهم تطورات التجارة الخارجية الجزائرية.

1. تطور الصادرات الجزائرية:

الشكل رقم (02-01): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة2010-2018

الوحدة: (مليون دولار امريكي)

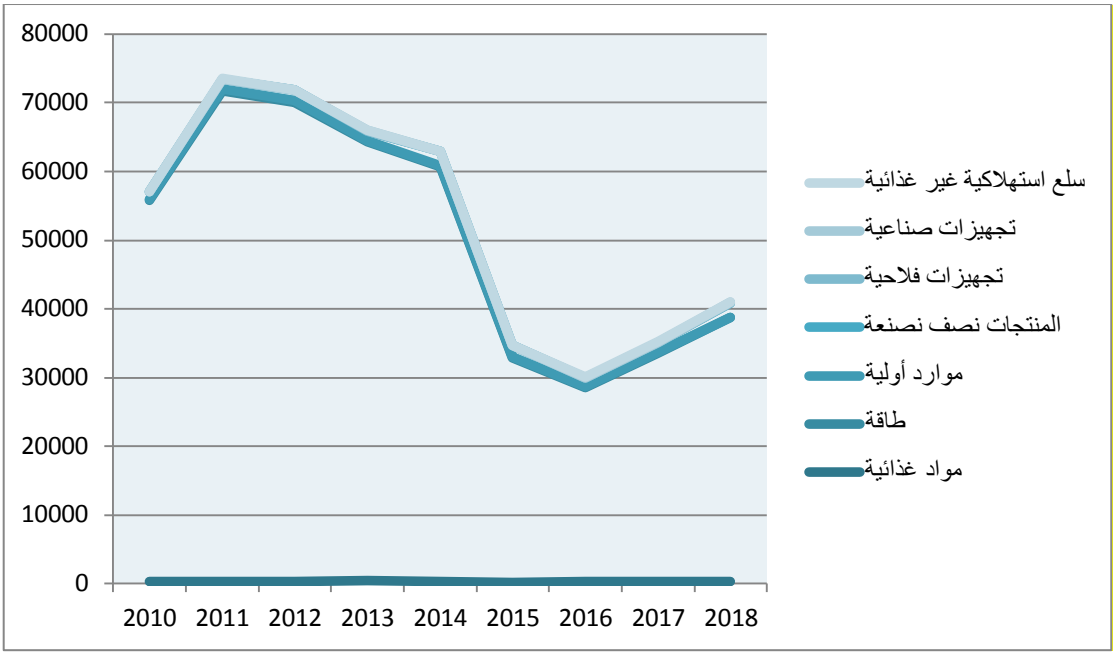

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على معطيات الموقع Atlas of economic complexité

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الصادرات سنة 2010 أقل من 60 مليون دولار كل من السلع الإستهلاكية والتجهيزات الصناعية وكذلك المواد الغذائية والطاقة أما بالنسبة إلى المواد الأولية فهي شبه منعدمة، إنخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015 , أي بنسبة 45,77 بالمائة. وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية ميزان التجاري في تلك الفترة. وقد إستمر التراجع سنة 2016؛ وسرعان ما إرتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار وسنة 2018 ب 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12 بالمائة من إجمالي الصادرات. نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات نصف مصنعة من حيث قيمة الصادرات. إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2,24 مليار دولار. وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف

البنية الإقتصادية وغياب الإستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات. إضافة إلى تدهور حجم الإستثمارات المحلية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات. إضافة إلى تدهور حجم الإستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي. ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018 . فبعد أن كانت تمثل حوالي 5,48 بالمائة سنة 2007 , إنتقلت النسبة إلى حوالي 6,87 بالمائة سنة 2017 ثم 6,88 بالمائة سنة 2018.[1]

إن هيكل الصادرات الوطنية فترة إعادة الهيكلة لم يعرف أي تغيير يذكر إذ مازال النفط يشكل أكثر من 97بالمائة من إجمالي صادرات الدولة.

أ. **تحليل نتائج سياسة توزيع الصادرات:**

بنت الدولة سياستها بشأن الصادرات على مبدأ تنويعها خارج المحروقات في ذلك على ألية الحث الجبائي ,حيث منحت في إطار القوانين المالية المختلفة طيلة المخطط الخماسي الأول إعفاءات مؤقتة لأعوان التصدير من دفع الرسم على النشاطات ذات الطابع الصناعي والتجاري TAIC تتراوح مدتها بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات من الدفع الجزافي الذي قد تحصل مدة الإعفاء بشأنه إلى خمس سنوات. لكن من الرغم من ذلك بقت الصادرات خارج المحروقات دون مستوى المطلوب إذ لم تتعد 2 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية وتدل هذه النسبة على فشل السلطة في تعديل التقسيم الدولي للعمل بحيث لم تتمكن من تعديل صفتها كمنتج للموارد الأولية وتحديدا المحروقات.[2]

2. **تطور الواردات الجزائرية:**

الشكل رقم (02-02): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة2010-2018

الوحدة: (مليون دولار امريكي)

[1] شليحي الطاهر؛ مرجع سابق؛ ص 97_98

[2] عجة جيلالي ؛"**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**"؛ دار الخلدونية؛ 2007؛ الجزائر؛ ص 157

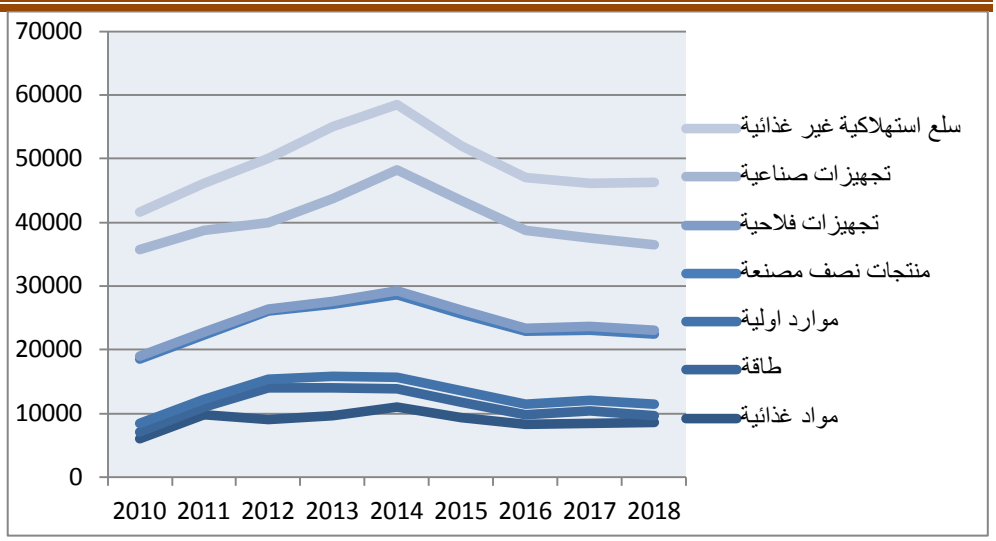

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على معطيات الموقع Atlas of economic complexité

نلاحظ من خلال الشكل أن كل من السلع الإستهلاكية والتجهيزات الصناعية في ارتفاع مقارنة المواد الغذائية والموارد الأولية والطاقة المقدرة ب 38 مليون دولار تقريبا في حين كانت الموارد الأولية والطاقة ومواد غذائية مليون دولار؛ لقد مس الإنخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها إرتفاعا طفيفا من 658 إلى 664 مليون دولار؛ أما في سنة 2016 فإستمر الإنخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت إرتفاعا بسيطا بحوالي 0,19 بالمائة ووصلت إلى 156 مليون دولار؛بينما شهدت سنة 2017 تذبذبا في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف في حين عرفت سنة 2018 إرتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية بنسبة 1.6 بالمائة إرتفاع المواد الأولية بنسبة 24,29 بالمائة؛ سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 14,6بالمائة بينما باقي الأصناف عرفت إنخفاضا متفاوتا .

ويجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات؛إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر ب13,43مليار دولار ما يمثل نسبة 29 بالمائة من إجمالي الواردات. ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة؛ ثم سلع إستهلاكية أخرى غير غذائية.في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار.[1]

تبقى السلع الإستهلاكية والتجهيزات الصناعية والتجهيزات الفلاحية الأعلى واردات.

[1] شليحي الطاهر؛ مرجع سابق؛ ص ص 104 ؛105.

في حين تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي؛ تبقى السلع الإستهلاكية والتجهيزات الصناعية والتجهيزات الفلاحية الأعلى واردات.

الشكل رقم (02-03): تطورات كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

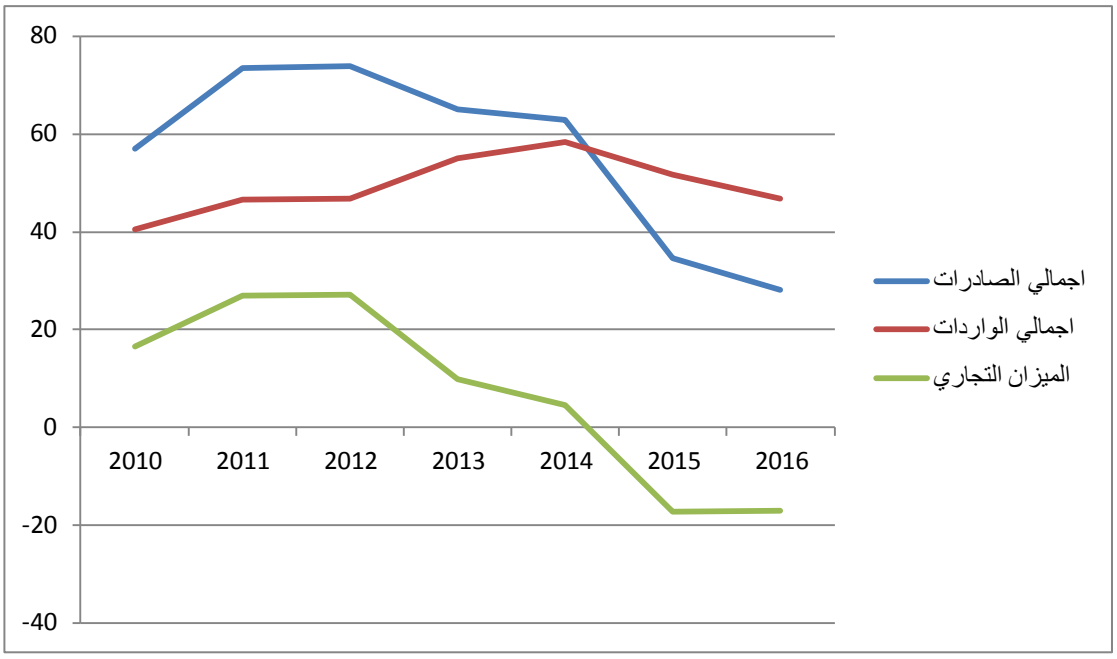

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتمادعلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

في حين تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي، والشكل السابق يبين التطورات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2016-2010

المطلب الثاني: الإصلاحات التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر.

إن وضعية التجارة الخارجية في ظل مرحلة التخطيط المركزي وقبل بداية إصلاحها؛ كانت تتميز بالركود حيث كان الإقتصاد الجزائري آنذاك غير متوازن نظرا لسياسة الإستعمار التي تركها؛ وتداركا لهذه النقائص عمدت الدولة بوضع قطاع التجارة الخارجية تحت رقابتها؛ وهو ما تم إعتباره بمثابة إجراء تمهيدي أول لإحتكار الدولة لهذا

القطاع ولتأمينها إعتمدت على ثلاث آليات رئيسية تمثلت في وضع نظام الحصص وتعريفات الجمركية؛ والرقابة على الصرف[1].

بعد مرحلة الستينات جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح على نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية؛ حيث إبتدأ من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المتخصص فيه. كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي والإجتماعي؛ وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة[2].

حيث أن هذه المرحلة اعتبرت عائق كبير أمام نشاط القطاع الخاص وذلك لعدة أسباب؛ وهذا ما جعل في التفكير في خوض إستراتيجيات أخرى؛ ولإصلاح قطاع التجارة الخارجية يجب تحريرها؛ وكان ذلك مع بداية التسعينات لتدخل قطاع التجارة الخارجية في جملة من الإصلاحات ومحاولة تحريرها.

الفرع الأول: التحرير الأولي لقطاع التجارة الدولية.

بدأت بوادر تحرير قطاع التجارة الدولية بموجب إصدار مرسوم رقم 37/91 الصادر بتاريخ 13 فيفري 1991 المتعلق بإلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية؛ والذي منح عملية الإستيراد لتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض؛ وبموجبه أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة؛ وكل شخص طبيعي أو معنوي؛ منتجين أو تجار الجملة التدخل في التجارة الخارجية لإستراد وتصدير كل البضائع؛ ومكن وكلاء وبائعي الجملة من الحصول على هياكل التخزين؛ وتم إسناد مهمة الرقابة إلى البنك المركزي.

وتم كذلك إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل الذي أحدث تعديلات في مجال الإحتكار من ضمنها إزالة القيود على رؤوس الأموال وحرية حركتها من وإلى الجزائر.

[1] مديحة بن زكري؛شيبان نصيرة؛"**دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**"؛(التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير) ؛مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة؛ الجزائر؛ المجلد04؛ العدد 03؛ ص 389.

[2] بلال بوجمعة؛ ملوك عثمان؛"**تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر**"؛ خلال الفترة (2001-2016)؛ جامعة ادرار؛ص 154.

لكن هذه المرحلة عرفت أثار سلبية على الإقتصاد الوطني بسبب تطبيق بطريقة عشوائية وتم التأثير على رصيد الدولة من العملة الصعبة وزاد من عبئ المديونية وأدى إلى ظهور خلافات بين البنك المركزي والحكومة حول معايير التمويل[1].

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية.

أدت أزمة المديونية إلى حتمية الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها برامج إصلاح اقتصادية؛ تضمنت إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية للجزائر؛ ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية ودخول رؤوس أموال أجنبية، وتم ذلك من خلال التعليمة 20/94 مؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات التي أصدرتها بنك الجزائر؛ وتم إعادة الإعتبار للبنك المركزي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ الحرية للحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل إقتصادي؛ كما تم إلغاء قائمة المنتجات المحظورة وبعض السلع الموقوفة مؤقتا لغاية 1994.

وتم إلغاء القيود على الصادرات مما جعل نظام التجارة الخارجية خالية من القيود الكمية؛ ولزيادة الإنفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي ثم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات؛ فإنخفضت سنة 1996 من 60% إلى 45% في جانفي 1997.

وتم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنع الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، تحدد نسبها كما يلي:

- الإعفاء الخاص بالحبوب وبعض المنتوجات الصيدلانية.
- معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الإستهلاكية أو سلع التجهيز.
- معدل اقصى30% يخص كل المنتجات نصف المصنعة ومختلفة السلع الوسيطة.
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الإستهلاكية النهائية.

ونظرا للإنتقادات التي وجهت إلى هذه التعريفة من قبل المتعاملين الإقتصاديين، والتي وصفوها بأنها تعريفة لمعاقبة الإنتاج الوطني بدل من حمايته؛ بسبب المعدل المطبق على السلع الوسيطة؛ عدل الأمر بموجب الرسوم 02/02

[1] مديحة بن زكري بن علو؛شيبان نصيرة؛ مرجع سابق؛ ص ص 389؛390.

الصادر بتاريخ 25 فيفري؛ وتم تخفيض الحقوق الجمركية ومست 264 وضعية؛ كما تم تخفيض المعدل من 15 % إلى نسبة 5% بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية[1].

المطلب الثالث: حرية وخوصصة التجارة الخارجية الجزائرية.

إن الجزائر كسائر الدول حاول إيجاد مكان لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية غير أنها تنتهز الفرص لمواكبة هذه التطورات منها تتحرير التجارة الدولية وخوصصتها

الفرع الأول: الإطار المؤسساتي لمبدأ حرية التجارة الخارجية

تنظيم التجارة الخارجية من إختصاص الدولة؛ يحدد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية ومراقبتها. يمنح الدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية بترقية التبادل التجاري بما ينسجم مع حرية الصناعة والتجارة وتتمثل هذه المؤسسات المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية في الجزائر فيما يلي:

أ. الديوان الوطني لترقية الصادرات Promex:

عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية مستقلة ماليا ,أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96_327 , المؤرخ في 01-10-1996؛بحيث وضعت تحت وصاية وزارة التجارة [2]؛ وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان:

- يشارك في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.
- ينشط برامج المبادلة.
- ات التجارية الخارجية وترقيتها الموجهة أساس نحو تطوير الصادرات من غير المحروقات؛ ويساهم تحت سلطة الوزير المكلف بالتجارة في تطبيق الإجراءات العمومية لدى الصادرات.
- يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائري المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وتكاثرها فيها.
- إنجاز الدراسات المستقبلية ويجند كل مساعدة تقنية في مجال التجارة الدولية.
- يصدر ويوزع كل النشريات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والإدارات.

ب. الصندوق الخاص لترقية الصادرات

[1]–مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة؛ مرجع سابق؛ ص 390.

[2] الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات.

تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96_205 ؛ المؤرخ في 05 جوان 1996 ؛المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص لدى الخزينة ويتدخل الصندوق؛ بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997[1]؛ حيث أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007؛ وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل والمتمم لسنة 2009؛ الذي وضح إيرادات ونفقات وطرق الدعم وتم إنشاء مجلس وطني لترقية الصادرات يشرف عليها الوزير الأول؛ تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط (algex) وإنشاء هيئة وطنية تتكفل بترقية التجارة الخارجية وتمثيل وتوسيع تجاري في الخارج بغرض مساعدة دخول شركائنا إلى الأسواق الخارجية.[2]

يتكفل بالتالي:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

ت. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex:

أنشئت الوكالة لترقية التجارة الخارجية بموجب الأمر رقم 04-174 , تطبيقها للمادتين 19 و20 من الأمر رقم 03-04 ؛ يرأسها الوزير المكلف بالتجارة أو ممثليه وتتكون من مجلس توجيه ويديرها مدير عام؛ وتنص المادة 19 منه على "**تنفذ السياسة الوطنية لترقية التجارة الخارجية هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية لرقية التجارة الخارجية ...**"[3]

فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتتمثل مهامها في مساعدة المصدرين على تقسيم المعلومات في المجال التجاري ويمكن تلخيص ذلك من المادة 20 من الأمر 03-04 التي نصها " تكلف الوكالة بـ:

- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات.

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات.

[2] بن يحي فريد؛"**الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**"؛ جامعة وهران؛ ص 258.

[3] الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات.

- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية.
- دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- تزويد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والتظاهرات الإقتصادية بالخارج.
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- تنشيط بعثات الإستكشاف والتوسع التجاريين.
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب ترقية نوعية العلامة للمنتوج الجزائري بالخارج ".[1]

الفرع الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

لقد ورد في الفصل الثالث من الباب الثالث من الميثاق الوطني لسنة 1986 على أنه: إستقلال البلاد الإقتصادي؛ يجب أن يتخذ التصنيع طابعه الهام الذي يمكنه من انتاج حاجات الإجتماعية , وبذلك يستطيع على المدى البعيد أن يسهم فعليا في تحقيق التراكم وخارج البلاد تدريجيا من التبعية الإقتصادية؛ وفي وضع قواعد حقيقية للتنمية بواسطة إكتساب رصيد علمي وتكنولوجي يسمح بتوزيع إمكانيات البلاد وتوسيعها فيما يخص تصدير المنتجات غير المحروقات ". من هنا بدأ التفكير الجدي في خوصصة التجارة الخارجية؛ وضرورة الإنفتاح على المبادلات الإقتصادية الدولية؛ ولقد كان لهذا القرار عدة أسباب أهمها الازمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن إنخفاض أسعار البترول؛ (حيث لم يتعد سعر البترول 12 دولار بعدما كان 34 دولار في سنة 1981 و29 دولار في سنة 1983)؛ ولدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحل محل النفط في تمويل الإستثمارات العمومية؛فهي مداخيل الجزائر الخارجية لا تكاد تغطي الإستيراد؛ التقشف تتخذ وديون جديدة تقترض؛ وبدأ منحنى البطالة في الإرتفاع على غير عهده في العشرية الماضية؛ فتمثلت مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في: [2]

[1] بن علي فطيمة , عيسات فريدة؛" **التجارة الخارجية بين الحرية والرقابة**"؛ مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص قانون الأعمال؛ جامعة مولود معمر تيزي وزو 2020؛ ص ص 18؛19.

[2] زيري نعيمة؛"**التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**"؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ؛ص120

الجدول رقم (02-02): الأزمات المالية والهيكلية بالجزائر

الأزمات الهيكلية	الأزمات المالية
➢ انهيار الاستراتيجيات الصناعية ➢ ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي . ➢ ضعف الزراعة ➢ تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لعادات البترول , فهو يمثل ثلث الناتج المحلي للبلاد , ويمده ب 2على3 من ايرادات الموازنة , و98 بالمئة من ايراداته الخارجية .	➢ العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989 , ومعالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل , مما ادى إلى ارتفاع الدين من 0,_ مليار دولار في 1985 إلى 1,48 مليار دولار في 1989 , وارتفاع خدمة الدين . ➢ تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12,7بالمئة من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة .

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على مرجه ؛التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق

المبحث الثاني: السياسة التجارية في الجزائر

عرفت السياسة التجارية الجزائرية مراحل وتحولات لم تكن في غالب الأحيان خيارا إستراتجيا مخطط له وإنما فرضتها ظروف إقتصادية وكذلك لأدوات السياسية التجارة الخارجية التي تتحكم في تطورات التجارة الدولية

المطلب الأول: تطور السياسة التجارية بعد أزمة 1980:

لقد تم تطوير السياسة التجارة من أجل تطوير التبادلات التجارية في الجزائر وكذلك تطوير أدواتها من أجل المضي قدما ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الحاصلة

الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية.

إن تحقيق أهداف سياسيات التجارة الخارجية يتطلب مجموعة من الإجراءات أو الأدوات التي تسمى بأدوات التجارة الخارجية ويقصد بها كل الأساليب التي تؤثر على حركة التجارة الخارجية وهناك تباين في الأدب الإقتصادي في تقسيم هذه الأدوات لكنها تصب في نفس المعنى ومن هذه التقسيمات نجد[1]:

1. الأساليب السعرية:

[1] بن يحي ابتسام؛ مرجع سابق؛ ص 25

تعتبر من الوسائل المحفزة التي تعمل على تشجيع الصادرات وتقليل الواردات ومنها:

- الرسوم الجمركية.
- الإعانات.
- الإغراق.
- تخفيض سعر الصرف.

2. الوسائل الكمية:

تستخدم بعض الدول بالأساليب الكمية التي تؤثر تيارات التبادل تأثيرا كميا مباشرا والتي تتمثل في:

- نظام الحصص.
- نظام الحظر.
- تراخيص الإستيراد.

3. الوسائل التنظيمية.

تشكل اللإطار التنظيمي الذي تتحقق في داخله المعاملات التجارية الدولية وهي كالتالي:

- المعاهدات التجارية.
- الإتفاقيات التجارية.
- الحماية الادارية.

الفرع الثاني: الإستجابة الأولية وبداية تحرير السياسة التجارية.

لقد ساعدت هذه الأزمة على كشف الإختلالات وعدم التجانس التي يعاني منها الإقتصاد الوطني؛ حيث ونتيجة لتراجع أسعار النفط من 22,11 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 14,88 دولار للبرميل سنة 1986؛فقد سجل كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة سالبة؛ كما ساعدت هذه الأزمة على كشف ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم قدرته على التكيف والمتغيرات الإقتصادية الداخلية والخارجية .

وبداية من سنة 1988؛ صدرت عدة قوانين في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الإقتصادية؛ الرامية إلى إصلاح المحيط الاقتصادي.كان أولها يهدف إلى إصلاح المؤسسة الإقتصادية فكان القانون 88_01 المؤرخ في جانفي1988؛ المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية. الذي يرمي إلى توفير الإستقلالية المالية والشخصية القانونية للمؤسسة العمومية؛ ويوفر لها حرية الحركة حتى ترفع من أدائها الاقتصادي؛ بإضفاء طابع

المتاجرة على نشاطها وخضوعها للقانون التجاري ويعطي حرية أكبر للمسيرين في إتخاذ القرارات. وفي مجال التجارة الخارجية فقد تمت مراجعة ألية ممارسة الإحتكار، ففي 19 جويلية 1988 صدر المرسوم التشريعي 88_29 والمتعلق بممارسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية؛ حيث نص أن إستراد السلع يتم في إطار النظام الوطني لتخطيط ضمن برنامج عام للتجارة الخارجية؛ ويتم عن طريق الوكالة أو الإمتياز الذي تمنحه الدولة للمؤسسات العمومية ومجمعات المصالح المشتركة؛ وذلك وفقا لدفتر الشروط. حيث نص المرسوم التشريعي 89_01 المؤرخ في 15 جانفي 1989 حدد حقوق وواجبات كل وكيل (صاحب إمتياز) إذ يلتزم هؤلاء بتحقيق مصالهم الخاصة في إطار تحقيق المصلحة العامة للدولة التي يعود لها إحتكار للتجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:

- تنظيم الإختيارات والأولويات في مجال التجارة الخارجية وفقا للتوجهات والقرارات الخاصة بالحكومة.
- تدعيم التنمية الإقتصادية والتكامل الإقتصادي ودعم المنتج الوطني.
- تشجيع مصادر تموين البلاد تخفيض حجم الواردات وتكاليفها.
- ترقية الصادرات.
- تنظيم عمليات الدخول للأسواق الأجنبية لكل من المؤسسات العمومية والخاصة.

يمكن تمييز بين ثلاث أنواع من الإمتيازات المتاحة:

- إمتياز لممارسة التجارة الخارجية في إطار تشغيل وتنمية المؤسسة العمومية الاقتصادية.
- إمتياز لممارسة التجارة الخارجية للإعادة البيع للخواص أو الحرفيين.
- إمتياز لممارسة التجارة الخارجية لتموين الجهاز الإنتاجي للخواص المنخرطين في الغرفة الوطنية للتجارة.[1]

وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان المؤسسات الخاصة التدخل في التجارة الخارجية؛ كما أن دستور 89 دعم هذا التوجه نحو الإنفتاح على السوق الخارجي. كما كان للمفاوضات التي بدأتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرها في تعزيز هذا التوجه .حيث وبعد تفاقم أزمة الديون الخارجية الجزائرية دخلت الحكومة الجزائرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بغرض إعادة جدولة ديونها؛ وأعلنت إلتزامها بالإصلاحات الإقتصادية؛ والتحرير التدريجي لإقتصادها وأبرمت أول إتفاق Stand-byفي 30 ماي 1989.

[1] مفتاح كريم؛ "**السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات**"؛ كلية العلوم الاقتصادية ؛ جامعة البليدة 2؛ مجلة الإبداع؛ العدد01A(2021)؛ ص .319

ونتيجة لهذا الإتفاق فقد تدعم طرح صندوق النقد في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري. وبدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية وإنهاء إحتكار التجارة الخارجية ومنح الإستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية؛ والإستقلالية الكاملة للمؤسسات العمومية في إتخاذ القرارات على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية .[1]

المطلب الثاني: تقييم فعالية السياسة التجارية على الأداء الاقتصادي 2000-2015.

إن تقييم فعاليات السياسة التجارية لأي دولة له عدة جوانب منها إستنتاج فعالية هذه السياسة؛ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يمكننا من معرفة أثر السياسة التجارية على النمو الإقتصاي وهذا ما سنتطرق لهمن خلال تحليل المؤشرات التالية:

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي.

ويتضح معدل النمو الإقتصادي من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (02-03): تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015):

الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	2.4	1.6	3.6	2.9	3.0	2.8	5.7	3.8

المصدر: - زريمش سعاد، خلاف سوماية. "**اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات**" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015؛ مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية؛ (2017/2016)، ص 92.

نلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ سنة (2000) 3.8 % بالرغم من السير المالي الذي تحقق سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات غير أنه لم يتحسن لأنه بقى حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية واستمر النمو في الانخفاض حيث بلغ في 2001 معدل 3 % بالرغم من التحسن في أداء القطاع الفلاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولما كانت هذه النسبة غير كافية

[1] مفتاح كريم ؛مرجع فسه؛ 319.

تزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ما أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 وما هو ملاحظ أن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط حيث يجعل أسعار سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية. تعتبر النسبة 7.2 % من سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة. وبما أن قطاع المحروقات هو القطاع الأهم في الاقتصاد الجزائري ثم يليه قطاع الفلاحة فإنه يؤثر على معدل النمو الناتج ارتفاعا وانخفاضا وهذا راجع إلى التذبذب في معدلات النمو في القطاعين. كما نلاحظ من خلال الجدول وبناءا على تنفيذ الجزائر للبرنامج الخماسي خلال الفترة من 2010-2014 نستنتج أن هناك معدل نمو في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى حيث سجل 5.7 % سنة 2014 كما أنه سجل معدل نمو اقتصادي سنة 2015 حوالي 3.8% وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، حيث بلغ القطاع الفلاحي 17.5 % من إجمالي الناتج المحلي[1].

الفرع الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000-2015

إن إرتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى فساد البنية الإستثمارية من خلال تدني الثقة في العملة المحلية والجدول التالي يوضح معدلات التضخم في الجزائر .

جدول رقم (02-04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8

[1]- زرمش سعاد، خلاف سومايا؛"**اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات**" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015؛ أطروحة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (2017/2016)، ص 93.

المصدر: – زريمش سعاد، خلاف سومايا؛ "**اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات**" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2015. أطروحة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (2017/2016)، ص 93.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة من 2000–2008 بدأ التحكم في معدلات التضخم حيث نلمس انخفاضا ظاهر ا، فبالرغم من أنه ظل يتأرجح بين 0.3 %سنة 2000 إلى 4.9 % في سنة 2008 إلا أنه لم يتجاوز 5 %طيلة هذه الفترة، وترجع هذه النتائج إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي. بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكمي والتحكم في السيولة النقدية لكن هذه الإجراءات غير كافية لذلك يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول المنعدمة التضخم. كما نلاحظ أيضا من الجدول أن تباطؤ المستوى العام للأسعار بلغ سنة 2010 نسبة 3.9 % إذ يبقى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر خلال هذه السنة إلى انكماش في مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن مقارنة بالعديد من الدول الناشئة وعاودت وتيرة التضخم بالارتفاع عام 2011 إلى 5,4 %وارتفع إلى معدل أكبر سنة 2012 إلى 8.9 % ثم انخفض سنة 2013 و2014 وهذا راجع مباشرة إلى عدم استقرار مستو ى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل سنة 2012، ليصل في 2015 إلى 4.8 % وهذا راجع إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية باعتبارها المحرك الرئيسي للتضخم، فإن التضخم في 2015 راجعا لانحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، كون كلا المعدلات يفوقان 4,4 %مما أدى إلى تضخم كمي يقدر ب4.8 %[1] .

الفرع الثالث: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال 2000–2015

عند انخفاض أسعار البترول في الثمانينات ظهر مايسمى بمشكل البطالة في الجزائر وبشكل سريع إرتفعت معدلات البطالة وبعدها بدأت تنخفض في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (02–05): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2015

الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل	29.77	27.3	25.9	23.7	17.70	15.3	12.3	13.8

[1]– زريمش سعاد، خلاف سومايا. مرجع نفسه؛ ص 94.

البطالة								
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلالبطالة	11.3	10.16	9.96	10	10.97	9.82	10.66	11.2

المصدر: زريمش سعاد، خلاف سومايا؛ "**اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات**" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015. مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (2017/2016)، ص 94.

من خلال الجدول نلاحظ أنه منذ سنة 2001 تم إنشاء عدد كبير من مناصب العمل تجاوزت 3 مليون منصب حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وقامت الدولة بعدة تعديلات على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، فقدمت عدة تسهيلات تسمح للشباب بإنشاء مؤسسات ذات أحجام مهمة. فبفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إنشاء أكثر من 90000 مؤسسة مصغرة تشغل 300000 عامل إضافة إلى برنامج عقود الشباب الذي تم طرحه في سنة 2008 للشباب الذي يبحث عن عمل من 18-35 سنة علما أن 120000 حاصل على شهادة جامعية يقبلون على سوق العمل، إضافة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني الذي يتجاوز عددهم 500000 طالبا سنويا .وما لاحظناه من المعلومات المستخرجة من البنك العالمي فإن معدلات البطالة في الجزائر استمرت في الانخفاض وهذا راجع إلى الدولة التي كانت ولازالت تدعم الشباب من خلال المشاريع والإجراءات التي قامت بها[1].

المبحث الثالث: تطبيق نموذج الجاذبية في تفسير المبادلات التجارية في ظل الشراكة الأور وجزائرية والشراكة الجزائرية بالاتحاد المغاربي.

في ظل وجود الشراكات الجزائرية الاوروبية والاتحاد الاوربي كان لابد دراسة الواقع التجاري بين كل واحدة منهم وفي ظل وجود شراكات تجارية قد سعينا إلى دراسة تأثير نموذج الجاذبية على هذا التبادل

المطلب الأول: التجارة الخارجية في إطار الشراكة الأوروبية.

[1] زريمش سعاد، خلاف سومايا، مرجع نفسه؛ ص 95.

إن الإقتصاد العالمي أصبح يتميز بخاصيتين أساسيتين؛ الأولى هي إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية؛ والثانية هي اتجاه دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خدمة لمصالحها[1].

الفرع الأول: إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

هذه الإتفاقية تندرج في إطار مشوار برشلونة الذي دعت اليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض انشاء منطقة ازدهار مشتركة" على المدي الطويل؛ تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ أفريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية.و دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في01 سبتمبر2005 ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر2004.

الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية والإتحاد الأوروبي.

بدأت الشراكة الأورو- متوسطية بإنعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، وهذا بمشاركة 27 دولة . حيث فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي؛إقتصادي؛إجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة – أورو-متوسطية وهذا في غضون 12 سنة. والتي تعمل هذه الأخيرة على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الصناعية والزراعية وكذا تنقل رؤوس الأموال. حيث كان التوقيع الرسمي على الإتفاقية بمدينة "فالانسيا" الإسبانية يوم 22 أبريل 2002، ليدخل حيز التنفيذ في 2005 .. وتسعى هذه الإتفاقية إعتماد حرية تنقل السلع في إطار الشراكة على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات

[1] فيصل بهلولي؛ "**التجارة الخارجية بين الاتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**"؛ مجلة الباحث؛ عدد2012/11؛ ص 114.

الزراعية ومنتجات الصيد البحري وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات، كما يتم إعتماد نظام الحصص على بعض المنتوجات الأخرى بعد مرور خمس سنوات من الإتفاقية.[1]

الفرع الثالث: تطور حجم المبادلات التجارية للجزائرية الأوروبية خلال الفترة 2005_2017

الشكل رقم (02-04): تطور حجم المبادلات التجارية الجزائرية الاوروبية خلال الفترة2005_2017

الوحدة: مليون دولار

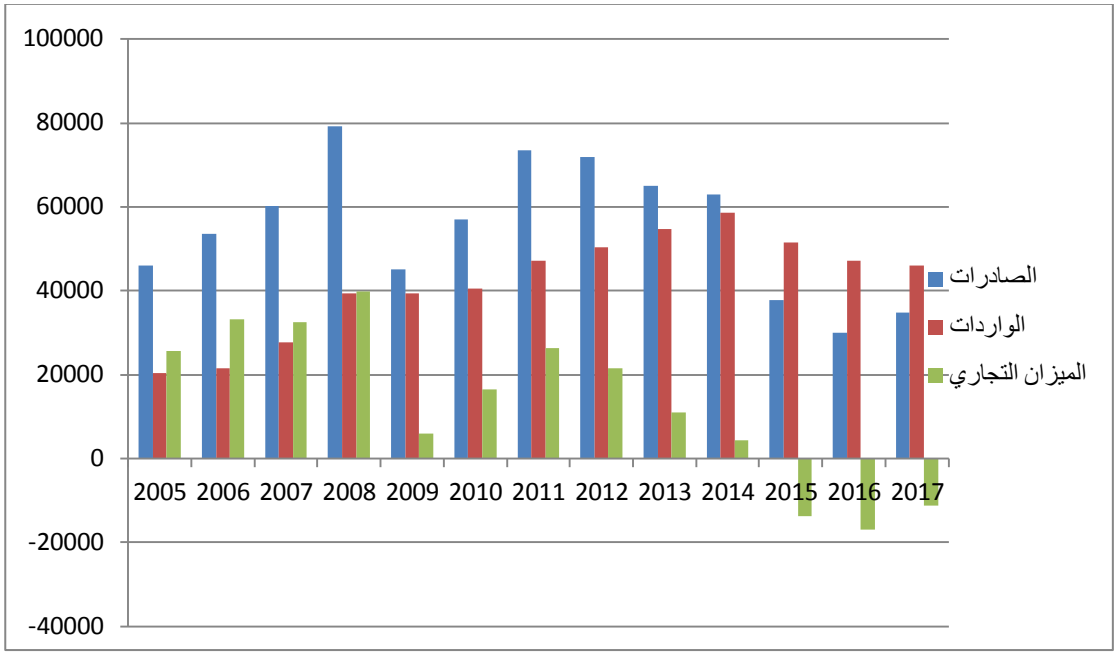

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات ناصر بوبقرة ويونس تيقاليالتجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية ص 321.

نرى بعد التذبذب المستمر للصادرات من إنخفاض وإرتفاع ثم انخفاض وذلك على إمتداد السنوات التالية من 2005 إلى 2012؛ حيث كانت سنة 2005 قيمة الصادرات 46001 مليون دولار إرتفعت قيمتها إلى غاية 79298 مليون دولار سنة 2008 في حين ان الواردات كانت في إرتفاع تدريجي ومستمر من 2005الى 2012 وذلك من 20375 مليون دولار إلى 50376مليون دولار بعد عودة الزيادات المعتبرة من 2012 إلى 2014 حيث كان 50376مليون دولار إرتفع إلى 58580 مليون دولار ثم إنخفض بعدها إلى قيمة 45953 مليون دولار سنة 2017 من جهة أخرى إنخفضت الصادرات إلى غاية 34763 مليون دولار , وهده الإنخفاضات في الصادرات والواردات تأثر حيث أن إجمالي صادرات الجزائر مع الإتحاد الأوربي تقدر 32,6 بليون

[1] ناصر بوبقرة؛ تيقالي بن يونس -**foreigntradbetweenalgeria and the european union under the euro mediterrananeanpartnership agreement** ص 319

وتقدر الواردات ب 42,1 بليون حيث من هذا المنطلق نرى أن الدول الأوروبية التي توجه لها الصادرات الجزائرية هي فرنسا , إيطاليا , إسبانيا وألمانيا حيث تقدر صادرات الجزائر لفرنسا ب 23.36 بالمائة وإيطاليا ب 24.57 بالمائة كأكبر مصدر للجزائر وإسبانيا ب22.48بالمئة وبريطانيا ب11.89 بالمئة وكل هذه الصادرات تتمثل جلها في الغاز والنفط بحكم الجزائر من أول الشركاء الإقتصاديين للدول الأوروبية في تصدير النفط والغاز.كما هو موضح في الدائرتين النسبيتين لأهم الشركاء الإقتصاديين بين الصادرات والواردات.

الشكل رقم (02–05): أهم الشركاء الاقتصاديين الاوروبيين التي تقوم الجزائر بتوجيه الصادرات لها

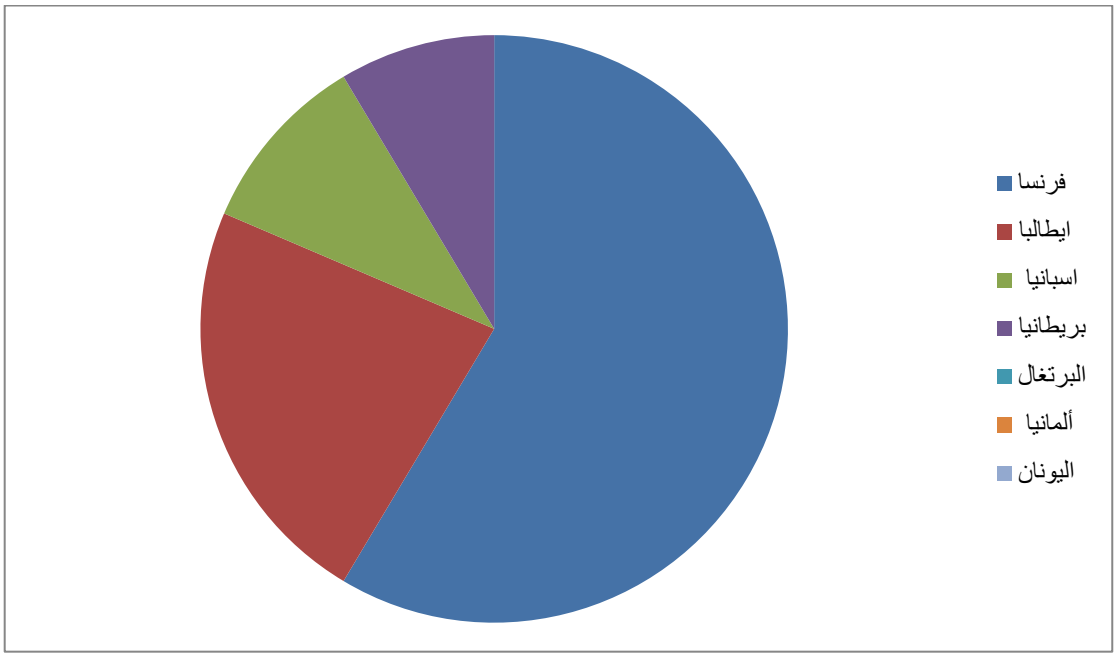

المصدر: مناعداد الطالبتين من خلال احصائيات ال موقع Atlas of economiccomplexity

من جهة أخرى تتمثل واردات الجزائر كما ذكرنا سابقا ب 42.1 بالمائة من الإتحاد الأوروبي والشركاء الأوروبيين حيث تمثل فرنسا أكبر مورد للجزائر بنسبة 23.80 بالمئة تليها إيطاليا ب 14.11 بالمائة ثم إسبانيا ب 14.08.

الشكل رقم (02–06): تمثل أهم الشركاء الإقتصاديين الأوروبيين التي تقوم الجزائر بإستقبال وارداتها الوحدة (نسبة مئوية)

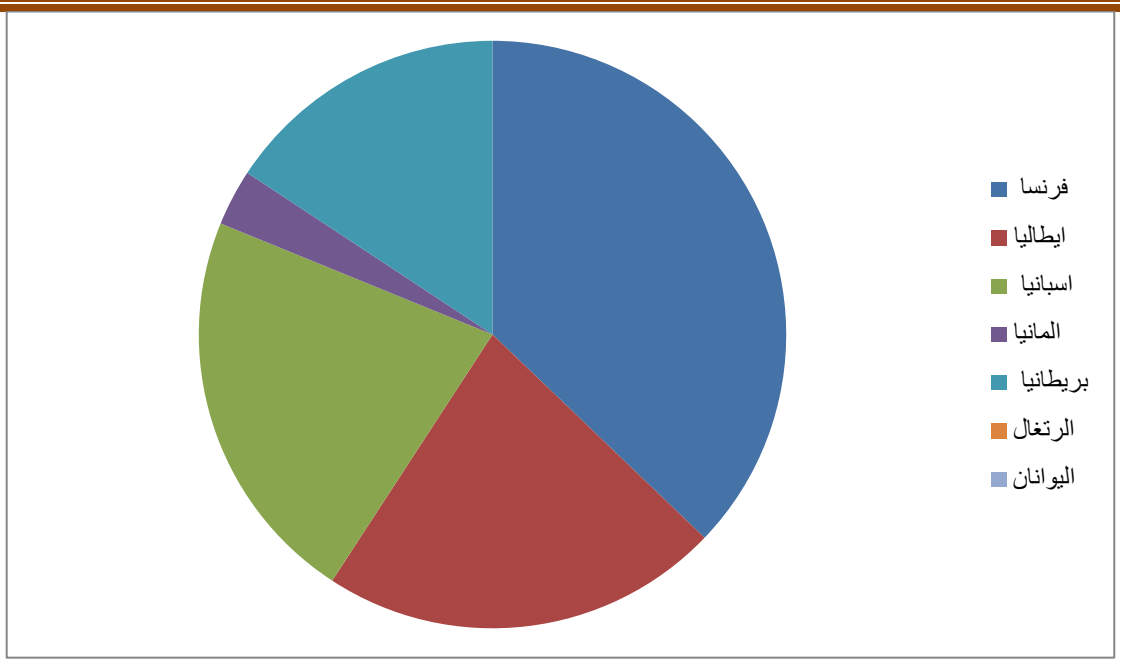

المصدر: من اعداد الطالبتين من خلال احصائيات الموقعAtlas of economiccomplexity

تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 69,69 بالمائة من الصادرات الجزائرية و50,40بالمائة وارداتها تمت هذه المنطقة بما فيها دول الإتحاد الأوروبي حيث بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 22,81 مليار دولار مقابل 26,55 مليار دولار مسجلة بذلك إنخفاضا بـ 14.08 بالمائة إستوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 22,39 مليار دولار مقابل قرابة 25.41 مليار دولار أي يمثل إنخفاض ب 11.87- بالمائة[1].

المطلب الثاني: التجارة الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد المغربي.

لقد تطورت العلاقات الإقتصادية بين دول الاتحاد إلى تطوير العلاقات التجارية بين دول الإتحاد وتحديدا الجزائر التي تسعى إلى تطوير المبادلات التجارية مع الشركاء التجاريين للإتحاد.

الفرع الأول: الشراكة الجزائرية المغاربية.

يتألف من وحدة استراتيجية متميزة ويتكون من خمس بلدان هي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، وذلك باعتبارها تشكل المغرب الكبير الموجود في شمال القارة الافريقية[2],

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات؛ www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/fond-special-pour-la-promotion-des-exportations 2022_06_03

[2] عائشة مصطفاوي؛ "**إتحاد المغرب العربي: دراسة في المعوقات والتحدياتم1964– 1999**"؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر؛ ص 10

وفي حين هناك من يرى ان المغرب العربي خمسة دول فقط هي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا. وقد كانت كلها (ما عدا ليبيا مستعمرة إيطالية) تحت الإحتلال الفرنسي[1]. لا تزال هناك إمكانات كبيرة لم تستغل بعد في مجال التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية ,تقتصر التجارة بين البلدان المغاربية على عدد قليل من السلع في الوقت الراهن. وتتضمن هذه السلع الوقود والزيوت المعدنية التي تصدرها الجزائر لتونس والمغرب، والزيوت النباتية والآلات والحديد والصلب التي تصدرها تونس للجزائر وليبيا، والحديد والصلب والملبوسات والمركبات والمعدات الكهربائية التي تصدرها المغرب إلى الجزائر وتونس وموريتانيا .....حصر تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، حجم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية خلال 2015 في 4,8 في المائة من مجموع المبادلات التجارية لهذ البلدان بقيمة مالية لا تتجاوز المليارين دولار، واصفا التقرير سوق المنطقة المغاربية بأنها "الأقل دينامية في العالم رغم توفرها على الضروريات" .في الوقت الذي فيه تبلغ التجارة الخارجية البينية في دول جنوب شرق آسيا 21%، ودول أمريكا الجنوبية: 14,8%، في حين تصل مبادلات بلدان الإتحاد الأوروبي حوالي 66% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.

الفرع الثاني: المبادلات الجزائرية المغاربية.

تلعب الجزائر دورا حيويا في التبادل التجاري المغاربي إن لم نجزم بأنها المحرك الأساسي للعلاقات التجارية المغاربية حيث تربطها علاقات تجارية مع كل دول المغرب العربي دون أي استثناء في ظل تغييب اتفاقية عامة تشمل جميع هذه البلدان ونظرا لحجم الاقتصاد الجزائري الذي كان ولا يزال من أهم الاقتصاديات في المنطقة حيث تغذي الصادرات الجزائرية وواردا ē من وإلى دول المنطقة الحركية التجارية المغاربية حيث تتمثل صادرات الجزائر أساسا في المحروقات (غاز البوتان المميع، غاز طبيعي خام، زيوت البترول، أمونياك، الزنك ..) إضافة إلى المواد الغذائية المتمثلة في (زيوت عباد الشمس، السكر، التمور، المياه، المشروبات، الجبن، .....) وكذا الأدوية والمواد المصفحة للحديد والصلب .فقدبلغت مداخل صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد مبلغ 48.1 مليار دولار سنة 2011 مقابل 15.46 %بارتفاع أي 2010 سنة دولار مليار 91.28. بينما بلغت الواردات الجزائرية لدول المغرب العربي ما يعادل 677 مليون دولار أمريكي 10سنة 2011 مقابل 544 مليون دولار أمريكي سنة 2010 أي بارتفاع 5.24%. خلال العشرية الماضية كان هناك تطور ملحوظ في حجم التبادل البيني المغاربي وإن كان في العموم لا يمثل ولا يعبر عن الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة وبالأخص الجزائر والمغرب . اعتبارهما الاقتصادين الأكثر ديناميكية في المنطقة وبدرجة أقل تونس ويمكن أن نعاين التطور من خلال تطور

[1] عبد العزيز شرابي؛"**إتحادالمغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**" مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 5/ 2008 ص 12.

حجم المبادلات الجزائرية مع كل من المغرب وتونس خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية2007 وذلك ما يوضحه الجدولين التاليين: [1]

الجدول رقم (02-06): التبادل التجاري الجزائري –المغربي للفترة 2000 -2007

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	169	178	148	167	218	318	388	680
الواردات	4	6	17	20	37	80	50	66
الميزان التجاري	165	172	131	147	181	238	338	620

المصدر: المركز الوطني والاحصائيات للجمارك

لقد كان المغرب خلال الفترة المعنية الشريك التجاري الأول في المنطقة المغاربية للجزائر بتطور ملحوظ من 169 مليون دولار عام 2000ليصل 688 مليون دولار في عام2007 وبميزان تجاري لصلح الجزائر مقدر ب620 مليون دولار أمريكي، ثم تأتي تونس في المرتبة الثانية من حيث حجم التبادل التجاري الجزائري –التونسي في المجوعة المغاربية، رغم هذا التطور الملحوظ الذي يبقى ضعيفا مقارنة مع حجم التجارة الجزائرية مع مجموعات اقتصادية أخرى كالاتحاد الأوروبي، فانتقل حجم التبادل بين الجزائر وتونس من 75 مليون دولار في سنة 2000ليصل إلى 208 مليون بميزان تجاري لصالح الجزائر بحجم 143 مليون دولار أمريكي وبالتالي الجزائر خلال هذه الفترة تعتبر المورد الأساسي في المنطقة المغاربية 888 مليون دولار أمريكي كما أن واردات الجزائر من المنطقة تبقى محدودة وباعتبار الجزائر ذات ميزة نسبة طاقوية فصادرات الجزائر للمنطقة المغاربية بالأخص تونس والمغرب تتمركز بدرجة أكبر حول موارد الطاقة والمحروقات.

المطلب الثالث: تقدير متغيرات نموذج الجاذبية في تفسير المبادلات التجارية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية والشراكة مع الإتحاد المغاربي.

[1] وهراني مجدوب؛ "**واقع وآفاق التبادل التجاري المغاربي**"كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة مستغانم مجلة الافاق المالية ص 319

إن التطورات التجارة الدولية دائما في تزايد مستمر هذا ما يؤدي إلى تطور المتغيرات نظرا إلى ما يعكسه نموذج الجاذبية على التدفقات والمبادلات الخارجية وهنا سندرس هذه المتغيرات التي تؤثر على التبادلات التجارية في ظل الشراكة بين كل من الجزائر وأوروبا وكذلك الجزائر ة الاتحاد المغاربي؛

الفرع الأول: أهم متغيرات لقياس نموذج الجاذبية:

لقياس متغيرات نموذج الجاذبية هناك العديد من المتغيرات أهمها المسافة الجغرافية؛ الحدود المشتركة؛ اللغة الرسمية المشتركة؛ والواجهة البحرية.

1. **المسافة الجغرافية**: إن متغير المسافة والتي تستخدم كتقريب لتكاليف التجارة والتي تعبر عن تكاليف النقل أحد أهم مكوناتها ,حيث أنه كلما كانت المسافة الفاصلة بين الشركاء التجاريين كبيرة , كلما كانت تكاليف النقل مرتفعة وبالتالي إنخفاض حجم المبادلات التجارية بسبب الاختلاف والفارق بين كل من سعر الإستيراد وسعر التصدير . بذلك نخلص إلى أن المسافة الجغرافية تلعب دور سلبي في تنشيط وزيادة حجم المبادلات التجارية .
2. **الحدود المشتركة**: بالنسبة لعامل تقاسم الحدود أو ما يعرف بالحدود أو ما يعرف بالحدود أو ما يعرف بالحدود الجغرافية المشتركة بين بلدين i و j والمتمثلة بالمتغير Front؛ فان له إرتباط موجب مع حجم التبادل التجاري بين الدولتين من خلال تأثيره المعنوي عليه .
3. **اللغة الرسمية المشتركة**: فيما يخص عامل اللغة المشتركة أوما يسمى بوحدة اللغة أو تقاسم اللغة الممثل في المتغيرة langoft, فإنه يسمح بالتقليل أو تخفيف من العوامل المعيقة للمبادلات التجارية التي قد تنجم البعد الجغرافي ؛إن عامل اللغة المشتركة بين الشريكين التجاريين يدل على الروابط الثقافية بينهما، كما يسهل عملية التخاطب التي تنعكس إيجابيا على حجم التبادل التجاري بين هذين الشريكين .
4. **الواجهة البحرية**: بالنسبة لعامل الواجهة البحرية الممثل في FacMar؛ فإنعدم إمتلاك الشريكين التجاريين i و j على واجهة بحرية له تأثير سلبي على حجم البلدان الجارية بينما سبب نشوء تكاليف نقل مرتفعة بالنسبة للدول التي لا تتوفر على حدود بحرية. نشير في هذا الصدد بأنه تبعا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصادر سنة 2009 فان 80 بالمئة من حجم المبادلات التجارية الدولية تتم عن طريق البحر .[1]

[1] ستي حميد؛ البشير عبد الكريم؛"**تحليل التجارة الخارجية للجزائر مع بعض الدول الأوروبية باستخدام نموذج الجاذبية**"؛ الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية؛ ص ص 59؛60.

الفرع الثاني: الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية.

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوربي والجزائر؛ الذي دخل حيز التطبيق إعتبارا من شهر سبتمبر 2005 له ؛ وكذا إنضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة وما سيترتب عنه بعد إقامة منطقة حرة للحركية الإقتصادية المتعلقة بالسلع والخدمات؛ ورؤوس الأموال؛ والكفاءات والأيدي العاملة والكفاءات؛ يطرح مجموعة من التساؤلات حول الأثار والانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية؛ وكذا الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة هذه التحديات .[1]

[1] فيصل بهلولي ؛ مرجع سابق ؛ص 166.

خاتمة الفصل

لقد سعينا في هذا الفصل إلى محاولة تحديد مختلف محددات التجارة الخارجية لجزائر مع أهم الشركاء الإقتصاديين من أهمهم الشريك الأوروبي الذي يعتبر شريك له خصائص لها قيمة في تسهيل التعاملات الإقتصادية وهي الاشتراك في الواجهة البحرية المتوسطية؛بالإضافةإلى الإتحاد المغاربي الذي له حدود جغرافية مشتركة مع الجزائر؛وذلك بغرض تحديد كل العامل والمتغيرات التي تؤثر على التبادلات التجارية بإستخدام تطبيق نموذج الجاذبية.

خاتمة

الخاتمة:

تناولت الدراسة تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية الجزائرية، حيث أن للتجارة الخارجية تأثير كبير على إقتصاديات الدول وقد أكدت اغلب نظريات التنمية هذه الأهمية، ونظرا لمكانتها ظهرت العديد من النماذج الإقتصادية لوصف تدفقات التجارة الخارجية ومعرفة العوامل التي تؤثر فيها ومن بين تلك النماذج نموذج الجاذبية، حيث أن من الناحية النظرية تبين لنا أن الأسس النظرية للتجارة الدولية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة رغم الإنتقادات التي كانت إستخدم نموذج الجاذبية بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الإقتصاد، ومهما تطور الإقتصاد تكنولوجيا تبقى تكاليف النقل والحواجز غير الجمركية والإجراءات الجمركية من أهم العوائق في وجه المبادلات الدولية؛ حيث أن هناك عاملين رئيسيين لهما أهمية في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية الأولى لها علاقة بالعوامل الجغرافية والثقافية والثانية بطبيعة السلع المصدرة والمستورد؛ حيث أن الصادرات الجزائرية تركز في أسواق الإتحاد الأوروبي يفسره القرب الجغرافي من القارة الأوروبية، أي أن الدول الأوروبية إستفادت من عوامل القرب المختلفة لتنمية تجارتها مع الجزائر فعلى الرغم من الروابط المشتركة التي تجمع بين دول المغرب والتي تعد بنية أساسية لتنمية التجارة والتكامل الإقتصادي؛إلى أن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يعتبر مكسبا أساسيا في مسيرتها الخاصة بالإندماج الإقليمي.

أما من الناحية التطبيقية نجد أن الفرضية الأولى مقبولة والتي تنص أن التقارب الجغرافي من بين المتغيرات المتحكمة في جاذبية الصادرات الجزائرية حيث أن كلما كان هناك تقارب جغرافي بين الدول كلما زادت صادراتهم فيما بينهم.

- أما بالنسبة للفرضية الثانية يتم قبولها لكونها أنها تنص على أن نموذج الجاذبية هو من يتحكم في صادرات وواردات الجزائر بصفة خاصة وذلك لأن نسبة كبيرة من الواردات الجزائرية عبارة عن سلع استهلاكية.
- قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن نموذج الجاذبية يستخدم كأداة لقياس جاذبية الاستثمارات ولقياس التجارة الخارجية أي أن الجزائر ككل دول العالم تعمل على جذب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تحقق أرباحا هائلة وذلك لزيادة نمو إقتصادها.
- قبول الفرضية الرابعة أي أن التجارة الدولية تتأثر بتطبيق نموذج الجاذبية وهذا يعود إلى التقارب الجغرافي الذي يعمل على تشجيع المبادلات بين للاتحاد الأوروبي والمغاربي مع الجزائر.

نتائج الدراسة:

1.تحسين البنية التحتية للدول المغربية؛وتوفير شبكات متقدمة من الطرق ووسائل المواصلات والاتصالات لتسهيل ترابط الأسواق حيث تعد شبكة المواصلات والاتصالات عاملا مهما لنجاح أي تكتل اقتصادي.

2.الحاجة الشديدة إلى العمل الغربي المشترك بهدف إلى تحرير العلاقات الإقتصادية بين الأقطار الغربية من كافة القيود وأشكال الحماية.

3. الهدف من تحرير التجارة الدولية الجزائرية هو الاستفادة من مزايا الإندماج في الإقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع وتصريف الفائض من الإنتاج؛ والحصول على العملة الأجنبية.

4. توصلنا إلى أن الحدود المشتركة بين الدول تزيد من تدفقات التجارة الدولية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي.

5. يعتبر نموذج الجاذبية من أحدث وأنجح النماذج المستخدمة لقياس تدفقات التجارة داخل الإقليم أو حتى بين الأقاليم؛ ورغم تطور النموذج من شكله البسيط إلى النموذج الحالي إلا أن نتائج تطبيقه في معظم الدراسات كانت مقبولة وواقعية.

آفاق البحث:

- العمل على توسيع النموذج وزيادة العمل به بإضافة بعض المتغيرات الجديدة وفق تكوين فرضيات جديدة.
- نرى أن برنامج تحرير التجارة الدولية لا تزال تحتاج إلى إصلاح في آلياتها وطريقة عمل تنفيذها؛ وإعادة النظر في قواعدها حتى تساهم في التنمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. جوزيف سناي؛ "**مفارقة القوة الأمريكية**"؛ تعريب د محمد توفيق البجيرمي: مكتبة العبيكان؛ 1424هـ-2003م.

2. رعد حسن الصرن ؛"**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**"؛ الجزء الأول 2000.

3. سبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، " **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى 2019.

4. السيد محمد أحمد السريتي؛"**التجارة الخارجية** "؛ الطبعة الأولى؛ مصر؛ 2009.

5. عزت قناوي؛ نيرة سليمان؛" **التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**"؛ 2005.

6. عنابي ين عيسى؛" **سلوك المستهلك**"؛ الجزء الأول (عوامل التأثير البيئية)؛ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية؛ بن عكنون؛الجزائر.

7. فليح حسن خلف ؛" **العولمة الاقتصادية**"؛ الأردن: علم الكتب الحديث؛ 2010 .

8. كامل كاظم بشير الكناني؛" **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**"؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛عمان؛ الطبعة الأولى2008م-1429هـ.

9. محسن عجيل , اعتصام الشكرجي ؛"**الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**"؛ الطبعة الأولى 2015.

10. محمد جميل خالد" **أساسيات الاقتصاد الدولي** "الطبعة الأولى 2014 .

ب. المذكرات

11. جميلة بن عيادة الشمري؛ **"مفهوم الثقافة في الفكر العربي والفكر الغربي"**؛ أطروحة لنيل الماجستير في الثقافة الاسلامية؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛

1. ابتسام بن يحي؛" **محددات التدفق التجاري في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية**"؛(دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر) جامعة فرحات عباس؛ سطيف.

2. بن علي فطيمة ؛ عيسات فريدة؛ "**التجارة الخارجية بين الحرية والرقابة**"؛ مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص قانون الأعمال.

3. حشماوي محمد؛ "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.

4. زريمش سعاد، خلاف سومايا؛"**اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والحد من الواردات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2015**"؛ مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية (2017/2016).

5. زيري نعيمة؛ " **التجارة الخارجية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق** "؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ".

6. عامر عبد اللطيف؛ "**أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية**"؛(دراسة حالة آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي) رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي والتنمية المستدامة جامعة سطيف.

7. عائشة مصطفاوي؛" **إتحاد المغرب العربي دراسة في المعوقات والتحدياتم1999 –"1964**؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر.

8. **القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980_2017** ؛موضوع مقدم ضمن نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث.

9. ماشي بصاحب العمري؛" **دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض من ظواهر العولمة من منظور الإسلامية**"؛ رسالة ماجستير؛ قسم التربية الإسلامية والمقارنة المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى؛ 2013.

10.مكاوي الحبيب؛"**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2016**"؛ أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه.

ت. المجلات

1_ مفتاح كريم؛ **"السياسة التجارية الجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات"**؛ كلية العلوم الاقتصادية ؛ جامعة البليدة 2؛ مجلة الإبداع؛ العدد01A(2021).

2_ **20.** عبد الغفار غطاس؛ محمد زوزي؛ عبد الوهاب دادن؛ **"اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011)"**؛ مجلة الباحث؛ العدد 2015/15.

3_ بلال بوجمعة؛ملوك عثمان؛" **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016**".

4_ بن البار امحمد؛"**قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2019**"؛ مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 14 العدد 2(2021).

5_ بن يحي فريد؛"**الإقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**".

6_ بولعباس مختار؛"**محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017**"؛ مجلة دفاتر اقتصادية.

7_ د عون الله سعاد؛"**تقدير تطور الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية**"؛ مجلة البديل الاقتصادي.

8_ زعيتر صارة , شويكات محمد؛"**الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980_2017**"؛ مجلة البحوث والدراسات التجارية 03العدد 02 2019.

9_ ستي حميد ؛ البشير عبد الكريم؛" **تحليل بتجارة الخارجية للجزائر مع بعض الدول الأوروبية باستخدام نموذج الجاذبية**"؛ الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

10_ شليحي الطاهر؛"**التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها**"؛ مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ جامعة باتنة1؛(2018-2020م).

11_ عجة جيلالي؛"**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**".

12_ العزيز شرابي؛"**إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**"؛ مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 5/ 2008.

13_ علاوي محمد لحسن؛"**تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية Gravity Model**«؛ مجلة الباحث؛ عدد 2012/10.

14_ فيصل بهلولي ؛"**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأور ومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**".

15_ قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)؛ باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة _ ARDL_مجلة البحوث والدراسات التجارية مجلد 05عدد 02؛سبتمبر 2021.

16_ محمد صبحي إبراهيم؛"**المسافة في الجغرافيا(Distance in Geography)** "؛ورقة غير منشورة تحت العمل.

17_ مديحة بن زكري بن علو؛ شيبان نصيرة؛" **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**"؛(التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير) مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.

18_ ناصر بوبقرة ؛ تبقالي بن يونس **foreigntradbetweenalgeria and the european union under the euro-mediterrananeanpartnership agreement**.

19_ وفاء سعد ابراهيم؛"**التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا " نموذج الجاذبية**"؛ دراسات.

20_ وهراني مجدوب؛" **واقع وآفاق التبادل التجاري المغاربي**"؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة مستغانم مجلة الأفاق المالية .

ث. المواقع

1. نظريات التجارة الدولية الحديثة والكلاسيكية على الموقع: http: //www.motaber.com/نظريات-التجارة-الدولية/

2. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية على الموقع:
http: //www.politics-dz.com.

3. الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات.

مراجع باللغة الفرنسية

1. Luca de benedictis ,Daria Taglioni, world Bank-« **the gravity Model in International Trade** »-From the selectedworks of luca de benedictis. July2011